



الجيش والسياسة في السودان دراسة تحليلية لأبعاد الدور السياسي

في خضم الحرب الأخيرة (2023-2025)

وحدة دراسات شرق أفريقيا
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية





منتدى أفريقيا للسلام والدفاع هو واحد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية يهدف الى بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر على المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدى في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

منتدى أفريقيا للسلام والدفاع

المركز الليبي للدراستات الأمنية والعسكرية

الجيش والسياسة في السودان

دراسة تحليلية لأبعاد الدور السياسي في خضم الحرب الأخيرة (2023-2025)

ورقة تحليلية

وحدة دراسات شرق أفريقيا

المركز الليبي للدراستات الأمنية والعسكرية

05 مارس 2025

محمد مكي الطاهر

باحث ودارس في مجال العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا

مع اهتمام خاص بالدراستات العسكرية والأمنية

AFRICA FORUM FOR PEACE AND DEFENSE

LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

The Military and Politics in Sudan

An Analytical Study of the Political Role Amidst the Recent War (2023–2025)

Analytical Paper

East African Studies Unit

LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

2025 MAR 05

Mohamed Makki Eltahir

A researcher and scholar in the fields of social sciences and anthropology
with a particular interest in military and security studies

نهدي هذا العمل الي الانتصارات الأخيرة التي حققها الجيش السوداني
والمقاومة الشعبية تعبيرا عن تقديري لإرادتهم القوية وجهودهم المستمرة..

محمد مكّي الطاهر

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل، العلاقة المعقدة بين الجيش والسياسة في السودان، مع التركيز على حرب السودان الأخيرة التي بدأت مواجهتها العسكرية في أبريل 2023 بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، بدعم إقليمي ودولي كبير لهذه الأخيرة. تبرز الدراسة دور الجيش كفاعل رئيسي في الحياة السياسية السودانية عموماً، وفي خضم الحرب الأخيرة في السودان (2023 - 2025)، بشكل رئيسي. مع التأكيد على تأثير التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية. تُحلل النتائج التأثيرات التي يمكن أن تكون سلبية في جانب الاعتماد المتزايد على الجيش في حل الأزمات السياسية لوحده، دون مشاركة مجتمع مدني واعي بأدوار الجيش السياسية عموماً وفي ظروف الأزمات على وجه الخصوص. تهدف التوصيات إلى إعادة تقييم هذه العلاقة وتعزيز مؤسسات مدنية مدركة للأدوار السياسية للجيش عموماً، في ظل واقع أمني معقد وشديد الاضطراب. مما يسهم ذلك في تحقيق استقرار سياسي مستدام.

الكلمات المفتاحية:

الجيش - السياسة - الحرب الأخيرة - التدخلات الخارجية - الهيمنة العسكرية - الاستقرار السياسي - المجتمع المدني - استراتيجيات أمنية

Abstract

This study analytically examines the complex relationship between the military and politics in Sudan, focusing on the recent Sudanese war that began with military confrontations in April 2023 between the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces militia, the latter receiving significant regional and international support. The study highlights the role of the military as a key actor in Sudanese political life in general, and particularly during the recent war in Sudan (2023-2025). It emphasizes the impact of external interventions and internal conflicts. The findings analyze the potential negative consequences of the increasing reliance on the military alone to resolve political crises, without the involvement of a civil society aware of the military's political roles in general and especially during crises. The recommendations aim to reassess this relationship and strengthen civilian institutions that are cognizant of the military's political roles in general, within a complex and highly turbulent security environment. This contributes to achieving sustainable political stability.

Keywords:

Military - Politics - Recent War - External Interventions - Military Dominance - Political Stability - Civil Society - Security Strategies.

مقدمة

شهد السودان، على مدار العقود الأخيرة، تصاعداً غير مسبوق في الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. تعيش البلاد في بيئة معقدة تأثرت بشكل كبير بتدخلات خارجية، مما أعاق جهود السلطات لتحقيق الاستقرار والهدوء. الحرب الأخيرة التي بدأت مواجهتها العسكرية في 15 أبريل 2023 ليست مجرد نزاع داخلي، بل تمثل صراعاً دولياً معقداً. وقد أشار رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، إلى أن هذا الصراع يتضمن تدخل سبع دول ومنظمات إقليمية ودولية (وكالة السودان للأنباء، 2023). أنظر الرابط <https://suna-sd.net/posts/mshark-albrhan-fy-almhfl-aldoly-antsar-llysyad-alotny>، مما يعكس الأبعاد الجيوسياسية العميقة التي تلعب دوراً محورياً في الأزمة. في هذا السياق، تقدمت الحكومة السودانية بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن، متهمَةً قوى خارجية، ضمن ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، بدعم مليشيا الدعم السريع المتمردة (وكالة السودان للأنباء، 2024). هذه الخطوة تُظهر عمق التحديات التي تواجهها الدولة. في أحد خطاباته، وصف البرهان الوضع الراهن بأنه "أكبر مؤامرة في تاريخ السودان الحديث"، مما يعكس مستوى القلق واهتزاز الثقة الذي يسيطر على القيادة العسكرية والسياسية حتى. علاوةً على ذلك، تشير التقارير الواردة من الأمم المتحدة إلى دخول أكثر من ثلاثة ملايين قطعة سلاح إلى البلاد لصالح مليشيا الدعم السريع منذ أغسطس 2023، مما يعكس حالة الفوضى وانتشار العنف. هذه الأسلحة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، قد زودت المليشيا بقدرات قتالية متطورة. مما زاد من تعقيد الصراع وخطورته. وقد تم الكشف عن طرق إمداد متعددة، مثل مطار أم جرس في تشاد، مما يعزز فرضية أن النزاع يشمل أبعاداً إقليمية ودولية (تقرير الأمم المتحدة، 2024).

انظر. (<https://www.tagpress.net>).

في ظل هذه التحديات، أكد البرهان في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2023 أن السودان يواجه "حرباً مدمرة" شنتها قوات الدعم السريع بالتحالف مع مليشيات إقليمية ودولية. كما أشار ياسر العطا، عضو مجلس السيادة ومساعد القائد العام للقوات المسلحة، إلى استقدام قوات الدعم السريع لمرتزقة من دول متعددة (القوات المسلحة السودانية، 2023). أنظر الرابط هنا <https://www.facebook.com/share/p/15rZobeEr2>، مما زاد من تعقيد الوضع.

إن التغيرات الجذرية التي شهدتها السودان نتيجة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية تتطلب فهماً عميقاً للدور المعقد الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية. هذه الخلفية التاريخية والسياسية ليست مجرد سياق، بل تشكل أساساً لفهم الديناميات الحالية التي تؤثر على مستقبل البلاد. في ظل التحديات المتزايدة، يتضح أن الجيش لم يعد مجرد قوة عسكرية، بل أصبح لاعباً رئيسياً في تشكيل السياسات الوطنية. لذا، فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل تلك الأبعاد وتقديم رؤى تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي في السودان.

أهمية البحث

- **فهم الديناميات السياسية:** يساهم هذا البحث في فهم الديناميات السياسية المعقدة في السودان في ظل الظروف الحالية.

- **توجيه السياسات:** يمكن أن يساعد البحث في توجيه السياسات العامة نحو تعزيز الأمن والاستقرار السياسي.

- **إثراء النقاش الأكاديمي:** يوفر البحث إسهاماً مختلفاً في الأدبيات الأكاديمية حول دور الجيش في السياسة، مما يعزز النقاشات حول هذه القضايا الهامة.

الإشكالية

تتمثل الإشكالية في كيفية فهم الدور السياسي للجيش السوداني في السياق الحالي، وخاصة في ظل الحرب الأخيرة. كيف يتفاعل الجيش مع الأزمات السياسية والأمنية؟ وما هي العوامل التي تؤثر في قراراته السياسية؟

الفرضية

تفترض الدراسة أن الجيش السوداني، في ظل الحرب الأخيرة، لم يعد مجرد مؤسسة عسكرية تمارس دوراً تقليدياً، بل أصبح فاعلاً رئيسياً في الحياة السياسية، حيث لعب دوراً حيوياً في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية، مما يستدعي إعادة تقييم العلاقة بين الجيش والسياسة في البلاد.

الأهداف

1. تحليل الدور السياسي للجيش: دراسة كيفية تأثير الحرب الأخيرة على الأدوار السياسية التي يقوم بها الجيش السوداني.
2. تقييم التحديات: فحص التحديات الأمنية والسياسية التي واجهها الجيش في سياق الحرب وكيفية استجابته لها.
3. تقديم توصيات: وضع توصيات لتحسين العلاقة بين الجيش والسياسة والمساهمة في استقرار البلاد.

الإطار الزمني

تتناول هذه الدراسة الأحداث من 15 أبريل 2023 وبداية المواجهات العسكرية، وحتى مطلع يناير من العام 2025.

الفصل الأول: الإطار النظري

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية التي تحكم العلاقة بين الجيش والسياسة، مسلطاً الضوء على تطور هذا المجال الأكاديمي من بداياته في الولايات المتحدة إلى انتشاره في الدول العربية. يعكس هذا الإطار أهمية فهم الديناميكيات المدنية - العسكرية في سياق التحولات السياسية والاجتماعية في السودان، خاصة في ظل الأزمات الحالية. كما يستعرض الفصل النظريات الرئيسية التي شكلت

التفكير حول هذا الموضوع، بما في ذلك منظور الهيمنة العسكرية والأمن القومي، مما يمهد لفهم كيفية تأثير الجيش على المشهد السياسي.

تمهيد

مثل هذه الدراسات تنتمي إلى حقل العلاقات المدنية العسكرية عموماً - كحقل نشأ منذ بدايته في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى أوروبا الغربية، وذلك في منتصف القرن العشرين، عقب الحرب العالمية الثانية التي شهدت تحولات جذرية في المشهدين السياسي والاجتماعي في العديد من الدول (هاني سليمان، 2015). في الولايات المتحدة، لعبت مؤسسات أكاديمية مرموقة مثل هارفارد وشيكاغو دوراً محورياً في تشكيل هذا المجال، حيث انصب اهتمام الباحثين على دراسة تأثير القوات العسكرية على السياسة الديمقراطية. بالتوازي مع ذلك، ارتبطت الأبحاث في أوروبا بالتغيرات الناتجة عن الحروب الأهلية والأنظمة الدكتاتورية، مثل تلك التي وقعت في إسبانيا واليونان، مما دفع الأكاديميين إلى استكشاف العلاقة بين المؤسسات العسكرية والمدنية بشكل أعمق. هذا الاهتمام أسهم في تطور الحقل كفرع مستقل من العلوم الاجتماعية، وفتح المجال أمام تداخله مع مجالات دراسية متنوعة تشمل الاجتماع العسكري والدراسات الاستراتيجية والأمنية ودراسات الانتقال الديمقراطي.

عربياً، بدأ الاهتمام بالعلاقات المدنية العسكرية يتزايد في سياق التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الدول العربية، خاصة بعد الثورات الأخيرة والحروب الأهلية التي أفرزت تحديات جديدة. تركزت الدراسات على دور الجيش في المشهد السياسي وتأثير الأنظمة العسكرية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للانقلابات وطرق السيطرة المدنية على العسكريين. ومع ذلك، لا تزال دراسة العلاقة بين الجيش والسياسة تحديداً، تعاني من نقص في الاهتمام، مقارنة بدراسة الانقلابات وأسبابها ووسائل السيطرة المدنية على العسكريين، كما ورد في دراسة حول حالة حقل العلاقات المدنية العسكرية التي أعدها دكتور عبد الفتاح ماضي ضمن الأوراق المقدمة في

المؤتمر السنوي الرابع الذي نظمته وحدة الدراسات الاستراتيجية بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة (18-20 فبراير 2023) الموسوم بـ "حالة حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية" (عبد الفتاح ماضي، 2023).

يبرز هذا الحاجة الملحة لإجراء مزيد من البحث في هذا المجال لفهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم هذه العلاقات، لا سيما وأن الدراسات في السودان تعاني من شح كبير في تناول العلاقة بين الجيش والسياسة. تتطلب دراسة علاقة الجيش بالسياسة في السودان تحليلاً دقيقاً لبنية الجيش ودوره الوظيفي وموقعه في الدولة، خاصة في سياق الأحداث الحالية.

ويجب التركيز على كيفية ارتباط هذه الديناميات بالأمن القومي وتأثيرها على الاستقرار السياسي. يتعين إدراك أن الجيش ليس مجرد قوة عسكرية، بل فاعل سياسي رئيسي يتداخل مع الأزمات السياسية، مما يستدعي مشاركة مجتمع مدني واع بأدوار الجيش لتعزيز استقرار البلاد في ظل الظروف المعقدة.

ركزت الدراسات السودانية على دراسة العلاقة بين الجيش والمدنيين وطرق السيطرة المدنية، مستندة إلى نظريات ومنظورات الفصل أو الانفصال (فصل أو إبعاد الجيش عن السياسة)، التي تعود جذورها إلى المدرسة الكلاسيكية في الولايات المتحدة، التي بدأت في الخمسينيات واستمرت حتى نهاية الحرب الباردة.

يُعتبر كتاب "الجندي والدولة" لصامويل هنتنجتون، الذي صدر عام 1957، بمثابة الأطروحة المؤسسة لتلك المدرسة ولحقل العلاقات المدنية - العسكرية بشكل عام. وضع هنتنجتون إطاراً لفهم العلاقات المدنية - العسكرية كعلاقة تتسم بالتوتر بين الجيش والسلطة، مستنداً إلى مفهوم "السيطرة الموضوعية" كمرتكز رئيسي لإدارة العلاقة بين الجيش والسياسة.

وقد طرح قناعة مفادها أن تزايد قوة الجيش الأمريكي في السياسة الخارجية يستدعي وضع ضوابط تضمن الاحترافية العسكرية، وتخضع العسكريين لقرارات الإدارة المدنية (أوينز، 2018).

يرى المفكر العربي وأستاذ علم الاجتماع، طيبي غماري، أن موقف هنتنجتون، الذي يركز على الاحترافية العسكرية كعنصر رئيسي لتفسير تدخل الجيش في السياسة، يُعتبر اختزالاً إلى حد كبير، إذ إنه يتجاهل دراسة التاريخ المعقد الذي شهدته الدول أثناء عملية تشكيلها وبناء مؤسساتها السياسية، كما ورد في مقاله " رؤية جديدة لإشكالية العلاقات المدنية والعسكرية " المنشور في 9

مارس 2022م على موقع مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (طيبي غماري، 2022).

من جهة أخرى، يواجه مفهوم هنتنجتون للمهنية انتقادات، حيث حاول التشبيه بين العسكري والطبيب أو المهندس، وهو ما أشار إليه الدكتور عزمي بشارة في كتابه " الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية " (2017)، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. لقد اعتمد هنتنجتون على مبدئي احترافية العسكرية واستقلالية المجال العسكري كإطارين لتفسير حيادية الجيش وتموقعه داخل النظام السياسي كخاضع لسلطة سياسي، الذي يُعتبر صاحب الاختصاص الحصري في حيافة السلطة السياسية.

على الرغم من تجاوز هذه الأفكار منذ زمن في المدرسة الأمريكية نفسها، إلا أن هنتنجتون يظهر التناقض في تناوله للقضايا ذاتها في بيئة الدول النامية، حيث اعتقد في الستينيات، ومعه عدد من الباحثين الذين شكل جزءاً منهم مدرسة التنمية والتحديث، أن مواصفات التحديث المطلوبة لقيادة عمليات بناء الدولة في تلك الدول حديثة الاستقلال لا تتوفر إلا في المؤسسة العسكرية، باعتبارها الوحيدة المتصفة بالتنظيم والانضباط والعقلنة مقارنة بباقي المؤسسات السياسية والإدارية (هنتنجتون، 1968).

وقد أكد هؤلاء الباحثين أن حيافة العسكريين للسلطة في الدول النامية هي حيافة ظرفية ستنتهي مع استكمال البناء المؤسسي للدولة، سواء في شقيها السياسي أو الإداري، حيث يُتوقع أن تعيد المؤسسة العسكرية السلطة للنخب السياسية لتقوم بدورها في مواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتنمية (زهير، خبيب، 2016).

برأينا، العلاقة بين الجيش والسياسة أحد أكثر الموضوعات تعقيداً وإثارة، وتتجاوز هذه المسألة مجرد الصراع على السلطة لتشمل تأثيرات عميقة على الأمن القومي، السياسات الخارجية، والهويات الوطنية.

وفي ظل عالم متغير، ومعقد، يصبح الجيش فاعلاً رئيسياً في الأحداث السياسية، مما يستدعي دراسة دقيقة لفهم كيفية تداخل الأبعاد العسكرية مع السياقات السياسية والاجتماعية. لذا، فإن فك بعض الالتباسات المتعلقة بهذه العلاقة يعد أمراً ضرورياً لاستكشاف الفرص والتحديات التي تطرحها، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات سياسية أو اجتماعية متفاقمة مثل السودان.

في البداية، ضرورة فك بعض الالتباسات -الديناميات المعقدة للعلاقة بين الجيش

والسياسة:

تُعتبر العلاقة بين الجيش والسياسة إحدى أكثر الموضوعات تعقيداً وإثارة للاهتمام في مجالات العلوم السياسية والاجتماع العسكري اليوم. ليس هنالك جيش بعيد عن السياسة بمعناها الواسع (عزمي بشار، 2017)، التي تشمل جوانب متعددة تتجاوز مجرد السعي إلى السلطة أو الحكم. وتمتد هذه العلاقة لتشمل قضايا متعلقة بالأمن والدفاع، بالإضافة إلى تنفيذ السياسات الخارجية للدول. فالفهم العميق لهذه الديناميات يتطلب النظر في كيفية تأثير القرارات السياسية على العمليات العسكرية والعكس صحيح. كما أن تداخل هذه العوامل يؤدي إلى تعقيد المشهد، مما يجعل من الضروري تحليل الأبعاد المختلفة التي تساهم في تشكيل العلاقة بين الجيش والسياسة.

في سياق عالمي متزايد التعقيد، يلعب الجيش دوراً حيوياً في الأنشطة الدبلوماسية الأمنية وأعمال الاستخبارات، مما يبرز طبيعته كعنصر أساسي في النسيج السياسي والاجتماعي للدولة. تتداخل الأدوار العسكرية للجيش بعمق مع الأبعاد السياسية والاجتماعية، مما يزيد من تعقيد هذه الديناميات. فالعلاقات الدولية تتأثر بشكل كبير بتصرفات الجيوش، حيث تُستخدم القوة العسكرية كوسيلة للتأثير على السياسات الخارجية. لذلك، تصبح إعادة النظر في هذه التفاعلات المتعددة أمراً

ضرورياً لفهم كيف تسهم الجيوش في تشكيل مستقبل الدول وكيف يمكن أن تتداخل أولويات الأمن القومي مع الاعتبارات السياسية.

• التعليم والتدريب العسكري

تمثل العلاقة بين الجيش والسياسة عمق تكوين الضباط الثقافي نفسه، وتأهيلهم في الجامعات والمعاهد والكلية العسكرية. تشمل مناهجهم الدراسية مجموعة متنوعة من المواد التي تتجاوز الفنون العسكرية والتكتيك، لتشمل أيضاً الأمن والعلاقات الدولية والقانون. تهدف هذه المناهج إلى تزويد الضباط بالمعرفة اللازمة لفهم السياقات السياسية التي تؤثر على الأمن القومي، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة تؤثر في مستقبل البلاد.

يتلقى الضباط تعليماً يمزج بين الجوانب الفنية والتقنية، مثل تكنولوجيا الدفاع والهندسة العسكرية، مع المواد القانونية والأخلاقية التي تعزز الوعي بحقوق الإنسان. كما تتطرق المناهج إلى التدريب الإداري والقيادي، مما يُمكن الضباط من تطوير مهارات القيادة الضرورية لمواجهة التحديات المعقدة (أنظر هنا <http://www.qiams.com/uploads/books/books>).

من خلال هذا التعليم المتكامل، يصبح الضباط أكثر قدرة على فهم الديناميات السياسية والاجتماعية التي تؤثر في عملهم، مما يجعلهما عنصراً فاعلاً في صياغة السياسات الوطنية.

تساهم هذه المناهج في بناء قدرة الضباط على التفكير النقدي والتحليلي، مما يمنحهم الأدوات اللازمة لفهم المخاطر والفرص التي قد تواجه البلاد. كما أن التعليم العسكري يعزز من شعورهم بالمسؤولية تجاه المجتمع، مما يدفعهم ذلك إلى العمل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.

بالتالي، فإن العلاقة بين الجيش والسياسة تتعمق من خلال هذا التعليم نفسه الذي يمزج بين المعرفة العسكرية والفهم العميق للبيئة السياسية، هذا إذا لم نأخذ في الحسبان الواقع الثقافي السياسي لمعظم جيوش المنطقة العربية، المرتبط بتجهيز وبناء كوادر تنظيمات الضباط الأحرار منذ سنوات مبكرة للكادر، في المراحل الأساسية والثانوية من قبل أحزابهم.

• الجيش كفاعل سياسي

لا يُعتبر الجيش كياناً منفصلاً عن السياسة، بحكم تعريفه (عزمي بشار، 2017)، بل هو مؤسسة تتفاعل مع القوى السياسية وتؤثر فيها، والعكس. لذا، فإن دراسة هذه العلاقة تُعتبر ضرورية لفهم كيفية تأثير الجيش على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية. في العديد من الدول، وخاصة تلك التي تعاني من الصراعات، يُعتبر الجيش فاعلاً رئيسياً في تحديد السياسات العامة، حيث يتداخل دوره مع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي.

إن وجود الجيش كمؤسسة قوية يمكن أن يمنحه نفوذاً يتجاوز العديد من الفاعلين السياسيين الآخرين. في بعض الأحيان، يُنظر إلى الجيش كضامن للاستقرار في العديد من دول الجنوب العالمي، حيث يُتوقع منه التدخل لحل الأزمات السياسية أو الاجتماعية في أي وقت. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات ليست بالضرورة إيجابية؛ فقد تؤدي أحياناً إلى تعزيز الأنظمة الاستبدادية أو تفاقم النزاعات، كما حدث ويحدث في حالات كثيرة.

• الديناميات المعقدة في الأزمات

ليس من الضروري أن يسعى الجيش إلى الحكم المباشر، لكن قدرته على التأثير على السياسة تبقى قائمة. في حالات عدة، يمكن للجيش أن يتجاوز دوره التقليدي كحامٍ للأمن ليصبح مؤثراً في صناعة القرار السياسي، سواء من خلال التدخل في الأزمات أو التأثير على التوجهات السياسية. شهدت العديد من الدول العربية تدخلات عسكرية أدت إلى تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية (سعيد خميس، 2021م).

تتجلى أهمية دور الجيش في البيئات الأمنية شديدة الاضطراب، حيث يُعتبر أداة حيوية للحفاظ على الاستقرار. في السياقات التي تشهد صراعات داخلية أو تهديدات أمنية، يمكن للجيش أن يصبح فاعلاً رئيسياً في صنع القرار السياسي. هذه الديناميات تبرز أهمية الجيش كفاعل رئيسي في السياسة، حيث يتحمل مسؤوليات تتجاوز دوره التقليدي.

• الفهم الأعظم للعلاقة

بذلك، فإن العلاقة بين الجيش والسياسة لا تقتصر على سعي الجيش للحكم، بل تتعلق بكيفية تأثير الجيش على مجريات الحياة السياسية ودوره في تشكيل الهويات الوطنية. يتطلب هذا فهماً خاصاً، تحديداً في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار. يجب على الباحثين تحليل هذه العلاقات في ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية، وكيف يمكن للجيش أن يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الاستقرار والأمن وبمشاركة القوى السياسية المدركة لحساسية أوقات عدم الاستقرار.

في النهاية، إن فهم العلاقة بين الجيش والسياسة يتطلب إدراكاً شاملاً للمسارات التاريخية والثقافية التي تشكل هذه الديناميات. هذا الفهم يمكن الباحثين والممارسين في مجال السياسة من تحقيق رؤى أفضل حول الآليات التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يسهم في تعزيز السلم والأمن في المجتمعات. إن تحليل هذه العلاقة يجب أن يكون مستمراً، حيث يمكن أن تتغير الديناميات بسرعة، مما يتطلب استجابة مرنة وفعالة من قبل صانعي السياسات والمجتمعات.

الجيش والسياسة: منظورات في سياق الأزمات

• الهيمنة العسكرية

يعتبر منظور الهيمنة العسكرية من الإطارات النظرية الأساسية لفهم العلاقة بين الجيش والسياسة. يشير هذا المنظور إلى كيفية تعزيز الظروف الناتجة عن حالة الحروب والنزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار عموماً لدور الجيش كفاعل رئيسي في اتخاذ القرارات السياسية. في سياق الأزمات، غالباً ما تُعطى المؤسسة العسكرية صلاحيات أكبر للتأثير على السياسات العامة، مما يؤدي إلى تحول في موازين القوى داخل الدولة (عبد المجيد أبو العلا، 2023).

تتجلى الهيمنة العسكرية بشكل واضح في أوقات الأزمات والحروب عموماً، حيث تلجأ الحكومات إلى الاعتماد بشكل أكبر على الجيش لتحقيق الاستقرار. في هذه الظروف، يصبح الجيش عنصراً حاسماً في الحفاظ على النظام، ويُنظر إليه كحامي للأمة والدولة. هذا الأمر عموماً يعكس طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في ظل الأوقاف الحرجة، حيث يُعتبر الجيش أداةً ضرورية لضمان الأمن الوطني والاستقرار السياسي.

عندما تنشأ الأزمات الداخلية أو الخارجية، في حالات كثيرة تتزايد الضغوط على الحكومات لتبني استراتيجيات سريعة وفعّالة. في هذه الحالة، يُعطى القادة العسكريون دوراً متزايداً في صياغة السياسات، مما يعزز من نفوذهم في القرارات السياسية. تعكس هذه الديناميكية كيف يمكن أن تؤثر الظروف الأمنية على العلاقات بين الجيش والدولة، حيث يصبح الجيش جزءاً من الحلول السياسية وفاعلاً أساسياً فيها.

تؤكد كثيراً من الدراسات والأبحاث على أن الحروب تخلق بيئة تتطلب اتخاذ قرارات سريعة وصعبة، مما يمنح القادة العسكريين فرصة لتوسيع نفوذهم. كما تشير الدراسات إلى أن الحكومات التي تعاني من ضعف سياسي أو أزمات اقتصادية تميل إلى تعزيز دور الجيش كوسيلة لاستعادة الثقة الشعبية. هذه الدينامية تؤدي إلى تداخل متزايد بين الجيش والسياسة أكثر مما هو عليه، حيث يصبح الجيش جزءاً لا يتجزأ من الحلول المقترحة لمواجهة الأزمات.

ورغم الفوائد المحتملة للهيمنة العسكرية، إلا أن هناك تحديات مهمة مرتبطة بهذه الدينامية. لذلك تتطلب حالات الهيمنة العسكرية في أوقات الأزمات وعياً كبيراً ومستمراً من المجتمع المدني. وعموماً يمكننا القول إن منظور الهيمنة يقدم إطاراً تحليلياً غنياً لفهم كيفية تأثير الظروف الأمنية على العلاقات بين الجيش والسياسة. فهي لا تتناول فقط دور الجيش كقوة دفاع، بل تسلط الضوء أيضاً على كيفية تداخل الأبعاد الأمنية والسياسية في تشكيل القرارات الحكومية أو السيادية. ومن خلال هذا الفهم، يمكن للمجتمعات أن تعمل نحو تحقيق توازن صحي بين الجيش والمجتمع المدني، مما يضمن استقراراً سياسياً مستداماً.

• الأمن القومي

تعتبر نظرية الأمن القومي ومقاربات الأمن القومي عموماً، من المنظورات المهمة أيضاً لفهم تفاعل الدولة مع التهديدات الأمنية، حيث تبرز دور الجيش كأداة رئيسية لحماية المصالح الوطنية. يستند هذا المنظور إلى فكرة أن الدولة يجب أن تتخذ إجراءات فعالة لضمان بقاءها وحماية مواطنيها، خاصة في أوقات الأزمات والحروب.

يشمل الأمن القومي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لحماية مصالحها، بما في ذلك أمنها الداخلي والخارجي. ويتضمن ذلك حماية الحدود، مواجهة التهديدات الإرهابية، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي. في هذا السياق، يُعتبر الجيش العنصر الرئيسي في تنفيذ هذه السياسات، بما أنه يمتلك القدرة على التصدي للتحديات الأمنية (طه محمد، 2023، ص 128-129).

ويمثل الجيش القوة الضاربة للدولة في مواجهة التهديدات، وخصوصاً في أوقات الأزمات، حيث يتزايد دوره بشكل ملحوظ. يقوم الجيش بحماية الحدود الوطنية من أي تهديدات، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، ويساهم في الحفاظ على سيادة الدولة. في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية، يُعتبر الجيش جزءاً أساسياً من الاستجابة لهذه التهديدات، حيث يتم تجنيد القوات العسكرية لمكافحة الأنشطة الإرهابية وتأمين المناطق الحساسة. كما يلعب الجيش دوراً محورياً في إدارة الأزمات الوطنية، سواء كانت كوارث طبيعية أو أزمات سياسية تتطلب تدخلاً عسكرياً.

تؤثر الأزمات والحروب بشكل كبير على دور الجيش في الأمن القومي. في الأوقات التي تتعرض فيها الدولة لأزمات، يتزايد الاعتماد على الجيش، مما يعزز سلطته ونفوذه. يمكن أن يؤدي هذا الاعتماد إلى تغييرات في الهيكل السياسي للدولة، حيث يُنظر إلى الجيش كحامي للمصالح الوطنية. ومع ذلك، فإن التركيز على القوة العسكرية يمكن أن يحمل مخاطر، مثل تآكل المؤسسات الديمقراطية وزيادة النزعات الاستبدادية. لذا، يعد الحفاظ على توازن صحي بين دور الجيش ودور المؤسسات المدنية أمراً حيوياً لضمان استقرار الدولة.

تُبرز نظرية الأمن القومي أهمية الجيش كأداة رئيسية لحماية المصالح الوطنية، خاصة خلال الأزمات والحروب. ومع ذلك، فإن هذا الدور يأتي مع تحديات تتعلق بتوازن القوى بين الجيش والمجتمع المدني. وبالتالي، يتعين على الدول السعي لتحقيق توازن فعال بين الأمن والحريات المدنية لضمان استقرارها وازدهارها

(للمزيد أنظر هنا <https://dlc.library.columbia.edu/catalog/1>).

• السياقات التاريخية للجيش السوداني

تعود جذور الجيش السوداني إلى فترة الاستعمار البريطاني المصري في القرن التاسع عشر، حيث تم إنشاء وحدات عسكرية محلية لتلبية احتياجات الإدارة الاستعمارية. ومع استقلال السودان في 1956، الذي ساهم فيه الجيش بشكل كبير، أصبح هذا الأخير أحد المؤسسات الأساسية التي ساهمت في تشكيل الهوية الوطنية والسياسية للبلاد. مرّ الجيش السوداني بتحوّلات جذرية عبر العقود، وشهدت الخمسينيات والستينيات مشاركة الجيش في سلسلة من الانقلابات العسكرية التي غيرت وجه الحكم. كان انقلاب عام 1958 بقيادة الجنرال إبراهيم عبود نقطة تحول رئيسية في تاريخ الجيش السياسي ودوره في الحكم، حيث بدأت مرحلة من الحكومات العسكرية التي حاولت السيطرة على المشهد السياسي.

خلال هذه الفترات، لعب الجيش دوراً محورياً في النزاعات التي شهدتها البلاد، خاصة الحرب الأهلية (1983-2005) بين الشمال والجنوب، مما زاد من تعقيد الأوضاع السياسية والاجتماعية. أسفرت هذه الحرب عن انفصال جنوب السودان في عام 2011، مما أثر بشكل كبير على هيكلية الجيش واستراتيجياته. بالإضافة إلى ذلك، واجه الجيش السوداني تحديات إقليمية كثيرة، والتي صاحبت الصراع في دارفور، حيث ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما ساهم في تشكيل الصورة العامة للجيش حينها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وأثر على العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني. (صلاح الدين حافظ، 1978).

مع تزايد الاضطرابات السياسية في المنطقة، في العقد الأخيرين، برز الجيش كقوة مهمة في المساهمة في تحديد مسار البلاد، في الوقت الذي كانت تنهار فيه دول المنطقة واحدة بعد الأخرى، مما أضاف بعداً جديداً لعلاقته بالسياسة. في عام 2019، كان للجيش دور حاسم في إسقاط نظام المؤتمر الوطني باستجابته للاحتجاجات الشعبية التي طالبت بالتغيير. كان هذا التحول استجابة لمطالب الشعب، وساهم ذلك في تغيير النظام.

ولكن بعد ذلك، أصبح من الضروري إعادة قراءة دور الجيش في الساحة السياسية بعد سقوط النظام، حيث لا يمكن النظر إلى انقلاب 25 أكتوبر 2021 كعملية انقلابية على حكومة انتقالية فقط. بل يجب إعادة قراءة هذا الانقلاب (بمنظور من الداخل الاستراتيجي له) بالتهديدات الأمنية التي تحيط بالمشهد، وخاصة من مليشيا الدعم السريع، ومشروع المؤامرة الكبير على البلاد الذي ينفذ اليوم، وهذا يتطلب فهماً أعمق للواقع المعقد الذي يواجهه السودان، ليس قراءته من تاريخ 15 أبريل 2023، وإنما من قبله.

برأينا دائماً قراءة الأحداث والمجريات، والتعاطي معها بشكل شامل (متضمناً الملف الأمني) تشير إلى أن الجيش يكون جزءاً من الحلول للتحديات التي تواجه البلاد. فهو لم يعد مجرد مؤسسة عسكرية تقليدية، بل مؤثراً، حتى في تشكيل تاريخ السودان وهويته السياسية.

دور الجيش في حماية الأمن القومي أصبح الآن أكثر وضوحاً، حيث يواجه السودان مؤامرات خارجية وتهديدات أمنية متعددة. ويبدو أن الجيش كان متربحاً لهذه المؤامرات، حيث يعمل على تعزيز الأمن القومي وحماية البلاد من الفوضى المتزايدة، في الوقت الذي كانت تنظر له القوى السياسية التي شاركتها الحكم بعد سقوط النظام (2019)، مجرد معادي للمدنيين، لأن مثل هذه القوى حقيقتاً، تنظر للمسألة عموماً من باب حكومة مدنية وحكومة عسكرية، ومتناسية للأمن ودوره في نجاح الثورات، وضرورته عموماً والخصوصية التي يجب أن تراعى له.

في ظل الظروف الحالية، من المهم أن نفهم أن الجيش ليس مجرد أداة للقوة، بل هو جزء من نسيج المجتمع السوداني، ويجب أن يُنظر إليه كفاعل رئيسي مساهم في بناء مستقبل البلاد.

إن العلاقة بين الجيش والسياسة معقدة، وتتطلب منا فهماً عميقاً لتأثيرها على مستقبل السودان (كدولة أولاً). في هذه المرحلة الحرجة، وسيكون من الضروري أن يتحمل الجيش بمسؤولياته الوطنية، ويعمل على ضمان استقرار البلاد وأمنها، بينما يسعى في الوقت نفسه لتحقيق تطلعات الشعب السوداني نحو العدالة والتنمية.

الفصل الثاني: تحليل الحرب الأخيرة في السودان

يركز هذا الفصل على دراسة الحرب الأخيرة التي اندلعت في السودان منذ أبريل 2023، مستعرضاً خلفيات النزاع وأبعاده الإنسانية والعسكرية. يتناول الفصل الوضع الإنساني المتدهور وتأثير الحرب على المدنيين، بالإضافة إلى الديناميكيات العسكرية بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع. كما يستعرض البعد الخارجي للصراع، متناولاً التدخلات الإقليمية والدولية وأثرها على مجريات الحرب، مما يعكس تعقيد الأبعاد الجيوسياسية للنزاع.

مقدمة

تعتبر الحرب الأخيرة في السودان من النزاعات الأكثر تعقيداً، وتأثيرها يمتد ليس على الأمن القومي، بل أيضاً على الإقليمي والدولي. بدأت المواجهات العسكرية في 15 أبريل 2023، نتيجة تصاعد التوترات بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، ووجود أبعاد دولية وإقليمية كبيرة بالأحداث. مما أسفر عن مواجهات دامية في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى.

• خلفية النزاع

تعود جذور النزاع إلى التوتر بين الجيش السوداني الرسمي ومليشيا الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي). يرافق هذا الأخير قوى دولية وإقليمية أبرزها دولة الإمارات العربية المتحدة. بدأت الاشتباكات في الخرطوم، لكن سرعان ما انتشرت إلى ولايات كدارفور وكردفان، بالإضافة إلى

مناطق أخرى مثل الشمالية ونهر النيل والجزيرة وسنار والنيل الأزرق. تتسم هذه الحرب بتعقيدها الكبير، حيث تتداخل فيها مصالح وأبعادا دولية وإقليمية متعددة، مما يجعلها تتجاوز كونها صراعاً محلياً. التقارير من منظمة الصحة العالمية تشير إلى أرقام مقلقة للضحايا المدنيين، مما يعكس عمق الأزمة الإنسانية التي تعاني منها البلاد.

• الوضع الإنساني

شهد الوضع الإنساني في السودان تفاقمًا مقلقاً منذ بداية المواجهات (أبريل 2023)، حيث اضطر حوالي 8.1 مليون شخص لمغادرة منازلهم، منهم 6.3 مليون نازح داخل البلاد و1.8 مليون فروا إلى دول الجوار، في الأشهر الأولى فقط.

ووفقاً للجنة الإنقاذ الدولية، فإن الحرب المستمرة منذ 20 شهراً، أدت إلى "أكبر أزمة إنسانية تم تسجيلها على الإطلاق"، حيث يمثل السودانيون 10% من إجمالي الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية على مستوى العالم، والذين يبلغ عددهم حوالي 305 مليون شخص. ومنذ بداية المواجهات قُتل أكثر من 60 ألف شخص في العاصمة الخرطوم فقط، وتم تهجير أكثر من 14 مليون شخص، بما في ذلك 11.3 مليون نازح داخلياً و3 ملايين عبروا الحدود.

يواجه أكثر من 26 مليون شخص خطر الجوع، مما يشكل أكثر من نصف سكان البلاد البالغ عددهم 48 مليون نسمة. أيضاً مع تسجيل 435 مدنياً لقوا حتفهم بسبب الهجمات المتبادلة، وتحديدًا هجمات المليشيا التي لم ترحم مواطن، في كل منطقة تدخل عليها. وتحذيرات من "انهيار صحي" كامل بسبب الأمراض المعدية ونقص حاد في الأدوية والمرافق الصحية، إذ خرجت أكثر من 70% من مؤسسات القطاع الصحي عن الخدمة. تظهر التقديرات، حتى نهاية عام 2024، أن حوالي 30.4 مليون شخص في السودان بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، مما يعكس مدى تفاقم الوضع الإنساني في

البلاد (كارنيجي، 2024)

• الديناميكيات العسكرية

منذ بداية المواجهات (15 أبريل 2023)، شهدت الخرطوم ومدن أخرى في السودان تصاعداً حاداً في المواجهات العسكرية بين مليشيا الدعم السريع والجيش السوداني. على الرغم من تفوق الجيش العددي الذي يُقدّر بين 210 و220 ألف عنصر مقابل 40 إلى 70 ألفاً لمليشيا الدعم السريع في أيامها الأولى قبل إسنادها بمرتزقة من مختلف الدول (هيومان رايت، 2024)، فإن الأخيرة تتمتع بقتال العصابات واتخاذ المدنيين دروعاً بشرية.

حتى مايو 2023، لم يُحقق أي من الطرفين تقدماً ميدانياً كبيراً، ولكن الجيش بدأ يستعيد السيطرة على مناطق استراتيجية. في 25 سبتمبر 2024، أطلق الجيش السوداني عمليات عسكرية شاملة، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في خريطة السيطرة. وحتى قاد هذا إلى تحرير ولاية سنار (عدا الدالي والمزموم) والجزيرة (عدا بعض القرى والمحليات)، وفي طريقه إلى تحرير ما تبقى من ولاية الخرطوم. ومع ذلك، يبقى القضاء على مليشيا الدعم السريع وباقي المرتزقة الدوليين تحدياً كبيراً، حيث تلجأ المليشيا والمرتزقة الدوليين إلى إقليم دارفور كمأوى في كثير من الحالات، وأيضاً شرق تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى. مما يتطلب من الجيش السوداني والحكومة استراتيجيات شاملة ومستدامة لضمان استقرار دائم في البلاد وحفظ الأمن.

• البعد الخارجي

تتداخل في الحرب الدائرة في السودان مصالح دولية وإقليمية معقدة، حيث تشير تقارير إلى أن أكثر من سبع دول ومنظمات إقليمية تلعب دوراً بارزاً في النزاع، وقد اتهمت هذه الدول بدعم التمرد على الدولة ومؤسساتها الرسمية في السودان، مما يعكس تعقيد الأبعاد الجيوسياسية للنزاع الدائر. كما أشار رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، في خطابه، إلى أن السودان يواجه "أكبر مؤامرة في تاريخه الحديث"، مع تورط مرتزقة من ليبيا ودول أخرى. وتحتوي تقارير الأمم المتحدة على معلومات تفيد بأن مليشيا الدعم السريع تلقت وتتلقى إمدادات عسكرية من عدة دول، مما ساهم في تعزيز قدراتها القتالية، حيث تم توثيق استخدام أسلحة

حديثاً، بما في ذلك الطائرات المسييرة والمدافع الثقيلة، في العمليات العسكرية (سكاي نيوز عربية،

2023). أنظر هنا <https://www.skynewsarabia.com/amp/mid>.

وبعد مرور عام من الدعم الإماراتي، دخلت العلاقات بين السودان والإمارات مرحلة جديدة، إذ تصاعدت

الانتهاكات بين البلدين بعد سجال كبير دار بين مندوبيهما لدى الأمم المتحدة في نيويورك خلال

الجلسة التي خُصت لمناقشة الأوضاع في مدينة الفاشر في 13 يونيو 2024 (سي إن إن عربي 2024).

أنظر <https://arabic.cnn.com/amphhtml/middle-east/article/202>.

تتهم الخرطوم بشكل واضح وشجاع، أبو ظبي في دعمها العسكري واللوجستي والمالي غير العادي

لمليشيا الدعم السريع، بالإضافة لمرتزقة دوليين آخرين من جنسيات مختلفة زجت وتزج بهم الإمارات

العربية في الحرب، والأمر حقيقة يثير القلق حول وحدة السودان، وما يمكن أن يفتح المجال أمام

مخاوف من استنساخ النموذج الليبي في البلاد. ويمتلك السودان موقعاً جيواستراتيجياً وموارد

طبيعية غنية، مما يجعله محوراً للتنافس الدولي والإقليمي، حيث أدركت الإمارات أهمية الموانئ

البحرية في تعزيز أهدافها الاقتصادية وبدأت في توسيع نفوذها على السواحل السودانية، بما في

ذلك توقيع اتفاق في ديسمبر 2022، أي، قبل بداية حربها على السودان، مع الحكومة السودانية

لتحسين ميناء " أبو عمامة "، رغم اعتراضات محلية واسعة على ذلك. تشير التقارير إلى أن مليشيا

الدعم السريع تتلقى دعماً كبيراً ويرافقها في صفوفها مرتزقة دوليين، بما في ذلك عناصر من شركة

فاغنر الروسية، مما زاد ويزيد أكثر من تعقيد الصراع ويؤدي إلى تصعيد العنف.

شهدت العلاقة بين السودان والإمارات تصعيداً كان في نوفمبر 2023، حيث اتهم الفريق ياسر العطا،

عضو مجلس السيادة ومساعد القائد العام للقوات المسلحة، الإمارات بتقديم الدعم لقوات الدعم

السريع، مما أدى إلى تبادل طرد عدد من الدبلوماسيين بين البلدين.

في مايو 2024، كرر العطا الانتهاكات بعد تقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن بشأن التدخل الإماراتي

في الشؤون السودانية، كما نشرت الحكومة السودانية ملفاً يحتوي على أدلة واضحة على "حرب

الإمارات على السودان"، ليعكس الأمر توتر كبير بين البلدين (وكالة السودان للأنباء، 2024).

بالرغم من المصالح الاقتصادية للإمارات المرتبطة بالموانئ، إلا أن سلاسل توريد الذهب والموارد الطبيعية المرتبطة بمناطق سيطرة مليشيا الدعم السريع تعزز من أهمية هذا التورط، مما يُظهر الأمر أن الإمارات تعتزم الاستمرار في دعم مليشيا الدعم السريع، مما قد يؤدي هذا الأمر إلى تكرار النموذج الليبي في السودان أو النماذج المشابهة في سوريا والعراق.

إن فهم هذه الديناميكيات، بما في ذلك دور المرتزقة الدوليين، هو أمر حيوي لتطوير استراتيجيات فعالة تجاه إنهاء الصراع في السودان وضمان الاستقرار المحلي والإقليمي.

الفصل الثالث: الجيش السوداني: الأدوار السياسية في الحرب الأخيرة

يستعرض هذا الفصل الأدوار المتعددة التي يلعبها الجيش السوداني في سياق الحرب الحالية، مشيراً إلى تحولات دوره من قوة تقليدية إلى فاعل رئيسي في الحياة السياسية. يُحلل الفصل تأثير الأحداث التاريخية على الجيش، مع التركيز على كيفية استجابته للآزمات المتزايدة. كما يتناول دور الجيش في حماية الأمن القومي وتأمين المصالح الوطنية، مما يسلط الضوء على كيفية تكيف الجيش مع الظروف المتغيرة لضمان استقرار البلاد.

تمهيد

خلفاً لدوره في الانقلابات، وهو أمر قد يبدو بعيداً عن محور حديثنا هنا، يعتبر الجيش السوداني قوة مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد بشكل عام. لقد لعب الجيش دوراً محورياً في تحقيق الاستقلال الوطني في عام 1956، حيث كان له تأثير كبير على مجريات الأحداث في تلك الفترة. تاريخياً، كان الجيش جزءاً لا يتجزأ من النشاط السياسي في السودان منذ بداياته، بدءاً من تمرد الأورطة (14) عام 1900، الذي شكل الشرارة الأولى للمقاومة ضد الاستعمار البريطاني.

في تلك الحقبة، ظهرت جمعيات سرية مثل جمعية الاتحاد وجمعية اللواء الأبيض، التي أسسها عسكريون بهدف مناهضة الاحتلال البريطاني وتعزيز الوعي الوطني بين المواطنين. هذه الجمعيات كانت تسعى لجمع الصفوف وتوحيد الجهود لمواجهة الاستعمار، مما ساهم في تشكيل الهوية الوطنية السودانية (القوات المسلحة السودانية، 2021).

أثناء الحرب العالمية الثانية، استغل الجيش السوداني وضعه كأداة ضغط للحصول على الاستقلال. شاركت قوة دفاع السودان في الحرب تحت شروط محددة تتعلق بحق تقرير المصير. تجلّى هذا الدور السياسي في تفاعله مع الأحداث الإقليمية، مثل ثورة سعد زغلول في مصر، حيث تأثرت القنوات الوطنية للضباط السودانيين بأفكار التحرر والاستقلال التي انتشرت في تلك الفترة. كان لهذا التأثير أثر كبير على الروح الوطنية، إذ ساهم في تعزيز الرغبة في تحقيق السيادة الوطنية (شيماء محي الدين، 2024).

بعد الاستقلال في عام 1956، لم يتوقف الجيش عن التأثير على المشهد السياسي، بل تحول من قوة دفاع السودان إلى الجيش السوداني، ثم إلى قوات الشعب المسلحة في عهد الرئيس جعفر نميري. يُظهر هذا التاريخ الطويل والمتنوع دور الجيش كحامي للوطن ومؤثر في تشكيل الدولة السودانية، مما يجعله جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية للبلاد.

ساهم الجيش بشكل كبير في حفظ الأمن والاستقرار والسيادة في أوقات الأزمات المتعددة، التي شملت حروباً أهلية ونزاعات حدودية. على الرغم من بعض التجاوزات والانتهاكات التي حدثت في تلك الفترات، إلا أن الجيش كان له دور بارز في الحوارات الوطنية. خاصة بعد ثورة 2019 التي أدت إلى الإطاحة بنظام البشير، والتي تلتها انتكاسات أدخلت البلاد في مربعات جديدة، (والتي نعتبرها بداية لتاريخ سياسي جديد للبلاد، يتعين فهمه في سياقه) وغير مسبوقه من التحديات.

تلك الفترة كانت مليئة بالأحداث المتسارعة، حيث كان للجيش دور رئيسي في التفاعل مع هذه الأوضاع. لقد ساهم الجيش في تقديم الدعم للأمن والاستقرار، مما ساعد في إرساء دعائم الحوار والمشاركة.

مع بداية المواجهات العسكرية بين الحكومة السودانية ومليشيا الدعم السريع في 15 أبريل 2023، الجيش السوداني كمستهدف، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، المنقطع إلى حد كبير مع ما قبله من واقع ثورة لم يكتمل نجاحها، أو في منتصف الطريق. أظهر الجيش السوداني دوراً رئيسياً في المشهد السياسي، حيث ساهم بدور مركزي في خضم حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أعقبت هذه المواجهات. وكان لهذه الأحداث آثار كبيرة على جميع الأصعدة، وبرزت في هذا السياق أهمية وجود جيش قوي قادر على تعزيز الأمن. وقد حقق الجيش سيطرة واضحة على العديد من المناطق الاستراتيجية في البلاد، على الرغم من التضحية ببعض المواقع الأقل أهمية في البداية، مثل القصر والإذاعة وبعض الجسور، التي استعادها لاحقاً بفضل استراتيجيته العسكرية. لم تكن هذه الخطوات مجرد ردود فعل على الأزمة، بل كانت أيضاً محاولة لتأكيد وجوده كقوة نظامية تؤدي واجبها الدستوري. كما سعى الجيش إلى تعزيز مكانته كحامي للاستقرار، الأمر الذي ساعد في خلق بيئة مواتية لتوسيع نفوذه في سياق أمني وسياسي معقد. إن هذه الديناميات تعكس التحديات التي يواجهها الجيش في ظل الظروف المعقدة، حيث يسعى لتحقيق التوازن بين الأمن والاستقرار وبين الحقوق والحريات النسبية في واقع مضطرب.

• حماية الأمن وتأمين المصالح الوطنية

مع بدء المواجهات العسكرية، اتخذ الجيش السوداني خطوات استراتيجية لتأمين المصالح الوطنية، من خلال السيطرة على منشآت حيوية مثل مطار مروي ومطار الأبيض. تزامناً مع تصاعد النزاع في الخرطوم، اتخذ الجيش قراراً بنقل العديد من المرافق الحكومية إلى الولايات، حيث أصبحت بورتسودان، التي تبعد نحو 800 كيلومتر عن الخرطوم، العاصمة الإدارية المؤقتة. وقد قام رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة، عبد الفتاح البرهان، بزيارة المدينة بعد غياب طويل، ليجعل منها مركزاً لممارسة المهام السيادية وتشكيل حكومة طوارئ، رغم عدم تحقيق تطورات ملحوظة بخصوص تلك الحكومة حتى اليوم، بينما تستمر الحرب لأكثر من عشرين شهراً.

(للمزيد أنظر هنا <https://politicalstreet.org>).

تعتبر بورتسودان، ثاني أكبر مدينة في السودان، البوابة البحرية الرئيسية للبلاد. منذ مايو 2023، أصبحت المدينة مقراً للحكومة السودانية، بعيداً عن مناطق العنف في الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة.. ومع تأمين المدينة، استقبلت بعثات دبلوماسية ومنظمات إنسانية، مما ساهم في جعلها ملاذاً آمناً للأجانب الراغبين في مغادرة السودان. مما يجعل من هذه الخطوات سعي الجيش لتعزيز مشروعياته وحماية البلاد من التهديدات، وتعزيز موقفه في الساحة السياسية.

في الأيام الأولى للنزاع، واصل الجيش تعزيز نفوذه القائم وزيادته في العملية السياسية، حيث بدأ في مراجعة تحالفاته مع بعض القوى السياسية لتحقيق أهدافه الأمنية والسياسية. كان هذا التدخل مرتبطاً بالتغيرات في ميزان القوى داخل البلاد، وتقديرات الجيش السياسية والاستراتيجية حيال الأزمة. ومع تراجع ولاء بعض قيادات الحركات المسلحة لأمن واستقرار السودان، لصالح المطامع الشخصية والانجرار وراء مشروع المؤامرة، اتجه الجيش لإعادة تقييم التحالفات، محاولاً توسيع قاعدة دعمه وتعزيز موقفه في المشهد السياسي.

لقد أثر واقع الحرب بشكل كبير على تعزيز نفوذ الجيش في الحياة السياسية أكثر مما هو قائم بالفعل، مما أدى إلى تهميش دور العديد من الأحزاب السياسية والنخب المدنية التي لم تتضامن مع الجيش في واجبه الوطني والدستوري. بالإضافة إلى ذلك، تعامل الجيش مع بعض القوى والأحزاب المرتبطة بمليشيا الدعم السريع المتمردة، مستخدماً أساليب قانونية عبر أجهزة الدولة الرسمية، وأيضاً أساليب سياسية متقدمة من خلال فضح هذه القوى أخلاقياً وسياسياً في المنابر الإعلامية والفعاليات الشعبية والإقليمية والدولية.

• إنهاء الأزمة

في سياق جهود إنهاء الحرب، وانتصار الشعب السوداني على المؤامرة الكبرى التي تستهدف البلاد، أكد رئيس مجلس السيادة السوداني والقائد العام للقوات المسلحة، عبد الفتاح البرهان، على عدم الانخراط في مفاوضات سلام مع مليشيا الدعم السريع إلا بعد تنفيذ اتفاقية جدة التي ترعاها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

يأتي هذا التأكيد في إطار التعامل مع المبادرة التي أطلقت في جنيف (أغسطس 2024)، مما يعكس حرص القيادة السودانية على تحقيق شروط السلام العادل والشامل. إن موقف البرهان يعكس التزام الجيش والحكومة السودانية بالمبادئ الأساسية لاستعادة الأمن والاستقرار، ويعبر عن رغبتها في عدم تقديم تنازلات قد تؤثر سلباً على السيادة الوطنية (بي بي سي عربية، 2024).

خلال المفاوضات التي رعتها الولايات المتحدة والسعودية في جدة، قاطع الجيش السوداني العديد من الجولات، مشدداً على ضرورة التزام مليشيا الدعم السريع بالاتفاق كشرط مسبق للمشاركة. وأشار وزير الخارجية السوداني، حسين عوض، حينها إلى أن أي مفاوضات يجب أن تركز على إلزام مليشيا الدعم السريع بالانسحاب من المناطق المدنية وتسهيل وصول المساعدات. كما لفت حسين عوض إلى أهمية الاعتراف بالحكومة السودانية واستبعاد بعض الجهات من طاولة المفاوضات، ليعكس لنا هذا الأمر، التحديات التي تواجه الحكومة في تعزيز موقفها في ظل الضغوط الخارجية (سودانية 24، 2024).

(2024). أنظر للمزيد (<https://www.facebook.com/Sudania24TV/>)

تظهر هذه الديناميات كيف يسعى الجيش السوداني والحكومة إلى تعزيز الموقف في المفاوضات، في ظل واقع المليشيا غير الجادة والمرهون أمرها بأوامر خارجية. في الوقت نفسه، تروج مليشيا الدعم السريع لفكرة أن "الجيش السوداني غير راغب في السلام"، وهو ما يعتبر محاولة لتشويه صورة الجيش أمام الشعب والمجتمع الدولي.

وهذه استراتيجية تعكس الواقع المعقد للصراع واستراتيجيات العدو التي تؤثر على مسار الأزمة، ولكن تبرز أهمية الوعي السياسي لدى الشعب السوداني، بهذا الأمر جيداً. وللحكومة والجيش طبعاً استراتيجيات مهمة وفعالة في مواجهة مثل هذه السرديات.

كل المنابر والمبادرات الإقليمية والدولية التي تريد تنظيم مفاوضات، للجيش السوداني والحكومة شروط لازمة لأي منهم طبعاً. ويتزامن هذا، اليوم، مع تطورات سياسية وعسكرية متعددة في الفترة الأخيرة، حيث تم التأكيد على عدم التفاوض مع مليشيا الدعم السريع، كتطور جديد في ملف إنهاء الأزمة. خاصة بعد تحرير ولاية سنار بالكامل باستثناء الدالي والمزموم، والتقدم في ولاية الجزيرة.

وبالتأكيد هذه الإنجازات العسكرية الكبيرة الملحوظة تسهم بشكل كبير في تعزيز موقف الحكومة في المفاوضات، ليتها لها فرصة أكبر للتفاوض من موقع قوة.

• تطورات في العلاقات الدولية في سياق إنهاء الأزمة

تأتي هذه التطورات في موقف الجيش بشأن التفاوض مع مليشيا الدعم السريع بالتزامن مع إعادة ترتيب أولويات الجيش والحكومة بعد نحو عامين من المواجهات العسكرية. على المستوى الإقليمي، بدأت العلاقات السودانية مع بعض دول الجوار في التحسن، خاصة بعد أن تبينت للقوى الإقليمية والدولية حقيقة مليشيا الدعم السريع ودورها في إثارة الفتنة. هذا التحسن في العلاقات الإقليمية يشير إلى تغيير في المواقف الدولية تجاه السودان، ويعكس رغبات جديدة في دعم استقرار المنطقة. وهو تحول في العلاقات الدولية يعتبر خطوة مهمة نحو تعزيز الأمن القومي السوداني. علاوة على ذلك، أسهم النشاط الدبلوماسي المكثف للجيش والحكومة، بما في ذلك تعيين الأستاذ علي يوسف وزيراً للخارجية، في تعزيز العلاقات مع دول مثل مصر وإريتريا. هذه الدول دعمت الشرعية والمؤسسات الدستورية في السودان منذ بداية الحرب، مما يعكس التزامها بأمن واستقرار البلاد. وهذا التعيين الذي مثل التعيين الثالث لوزير للخارجية، يعكس استراتيجيات والحاح في تعزيز التواصل مع الشركاء والأصدقاء الدوليين والإقليميين وملف العلاقات الدولية عموماً، مما يسهم ذلك في تحسين الوضع السياسي والاقتصادي في السودان. وهي بالتأكيد جهود دبلوماسية تعتبر ضرورية لتحقيق الأهداف الوطنية (الهيئة العامة للاستعلامات - <https://sis.gov.eg/St>) في الوقت نفسه، أدت الجهود الدبلوماسية الأمنية أو المخابراتية من قبل جهاز المخابرات السوداني، بقيادة أحمد إبراهيم مفضل، إلى تحسين العلاقات مع دول مثل أفريقيا الوسطى وإثيوبيا. هذه التحسينات ساعدت في تغيير بعض المواقف الإقليمية لصالح الحكومة السودانية، خاصة مع أثيوبيا التي كانت تقف مع مليشيا الدعم السريع، الأمر الذي يعكس قدرة السودان على إعادة بناء علاقاته مع الدول المجاورة كنقطة مهمة وأولية.

إن هذه الديناميات تشير إلى أهمية الدبلوماسية عموماً، أمنية كانت أم رئاسية أم غيرها، في تعزيز الأمن والاستقرار في السودان (وكالة السودان للأنباء - <https://suna-sd.net/posts/ld-althny-bthkr-a>).

في خطابه الدبلوماسي الأمني من جانب والرئاسي من جانب ثاني، أكد رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، أن تحالفات السودان ستعتمد على مخرجات الحرب. مشيراً إلى أن الدول التي دعمت السودان ستعتبر أصدقاء، بينما ستُعامل الدول المترددة بالمثل. وهو توجه ذكي يعكس رؤية الحكومة في بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وهي استراتيجية مهمة تعزز من موقف السودان في الساحة الإقليمية والدولية وتوفر له الدعم اللازم في ظل الظروف الحالية (وكالة السودان للأنباء، 2025).

وقتها، أبدت إريتريا الشقيقة دعماً واضحاً للسودان، حيث استضافت اللاجئين السودانيين وقدمت لهم الرعاية، معبرة عن "رد الجميل" للشعب السوداني الذي دعم نضالها في الماضي. هذا الدعم يعكس الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين، ويعزز من موقف السودان في مواجهة التحديات. والعلاقات مع إريتريا حقيقة تمثل خطوة استراتيجية نحو تحسين الوضع المحلي والإقليمي.

بينما تم زيادة تعزيز العلاقات مع مصر، التي أبعدت من المشهد السياسي في السودان بشكل متعمد منذ 2019، في إطار العلاقات الأمنية المشتركة والأخوية. مما أدى إلى زيادة التعاون الأمني والتجاري بين البلدين، في ظل اعتراف القاهرة بأن استقرار السودان هو جزء من أمنها القومي، وبطبيعة الحال هي شراكات تعكس رغبة مشتركة بيننا في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة. ومع ذلك، واجهت الحكومة السودانية تحديات في التعامل مع دول مثل ليبيا، حيث توسعت علاقات اللواء المتقاعد خليفة حفتر مع مليشيا الدعم السريع في دعمه المستمر لها.

مما زاد من تعقيد الوضع الإقليمي والوضع في إقليم دارفور والفاشر تحديداً. هذا بجانب تشاد، التي ظلت داعمة للمليشيا وخاضعة للأوامر الإماراتية. في الوقت الذي يعيش محمد كاكّا ديبّي، الرئيس

التشادي، في علاقة متوترة، وقابلة للتأرجح في المستقبل، بعد تهنئته لرئيس مجلس السيادة وقائد الجيش بمناسبة عيد وذكرى استقلال البلاد (الشرق الدولية الرقمية 2024).

بشكل عام، يبدو أن الجيش السوداني وحكومته يسعيان بنشاط لإعادة بناء علاقاتهما الإقليمية، هذا خلاف الجولة الأخيرة لرئيس مجلس السيادة والقائد العام لدول غرب أفريقيا وترتيب علاقات جيدة معها. من خلال تعزيز التعاون مع الأصدقاء القدامى وتقييم الشراكات الجديدة (وكالة السودان للأنباء، 2025). أنظر للمزيد (<https://www.facebook.com/photo.php?fb>).

رغم التحديات المستمرة الناتجة عن الحرب. وفي هذا الإطار، تعززت العلاقات مع دول مثل إيران، التي شهدت تحسناً وتعاوناً مفقوداً منذ فترة طويلة. كما سعت الحكومة إلى كسب دعم روسيا والصين، وجس نبض الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن جادة في الضغط على حليفتها الإمارات للتوقف عن الحرب التي تشنها على السودان.

حقيقة، مواقف الولايات المتحدة تجاه الأزمة تُظهر ضبابية وعدم وضوح غريب. هناك شكوك كبيرة بشأن مدى تورطها في الأحداث الجارية، في الوقت الذي تفرض فيه إدارة بايدن، في آخر ثلاثة أيام من مغادرتها، عقوبات على رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبدالفتاح البرهان، لتساوي بينه وبين محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد مليشيا الدعم السريع، الذي خضع لعقوبات من قبل الإدارة الأمريكية. هذه الخطوة تعكس موقفاً متناقضاً يعكس حالة من عدم الوضوح في السياسة الأمريكية تجاه السودان (سي إن إن عربية، 2025).

فرض عقوبات على عبد الفتاح البرهان تحت ذريعة ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن اتهام الجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية ضد العدو، يُعتبر موقفاً منحازاً بشكل أو بآخر للولايات المتحدة. هذا الموقف يعكس عدم وضوح في السياسات الغربية، مثل الموقف البريطاني، الذي كان مفاجئاً باعتباره شريكاً في الحرب على السودان، بينما يعترض على شكوى السودان للإمارات في مجلس الأمن، ويستمر في دعم آراء التدخل الإنساني في البلاد.

اعتقد الحكومة والجيش السوداني أنهما يدركان تمامًا ما يحدث من مؤامرات ضد البلاد، أكثر مما تدركه معظم القوى السياسية الداعمة للجيش نفسه. أما القوى الأخرى، التي تتخذ من " الحياد " شعاراً، وتدعم المليشيا، فهي في الحقيقة خاضعة لأوامر هذا المشروع العدواني، وقد فشلت بشكل ذريع في تحقيق أي تقدم.

الجيش السوداني اعتقد أنه يمتلك تجربة سياسية واستراتيجية كبيرة ستمكنه من التعامل مع هذه الأزمة. الثقة فيه، وثقة الشعب فيه، كبيرة جداً، الأمر الذي يعزز الأمل في إنقاذ البلاد وحفظ الأمن والاستقرار. هذه الثقة تأتي في إطار رغبة الشعب السوداني في تحقيق السلام والتنمية، رغم كل التحديات التي تواجهها البلاد.

• اليوم التالي

لقد مر ما يقرب من عامين على الحرب في السودان، مما يجعل من الضروري تحديد ملامح المرحلة المقبلة. يسعى الجيش السوداني والحكومة إلى رسم معالم " اليوم التالي "، حيث أعلن قائد الجيش السوداني، رئيس مجلس السيادة، عن نية القوات المسلحة، في تجاوز القوى السياسية خلال فترة التأسيس التي قد تمتد لعدة سنوات. يُنظر إلى هذا التوجه على أنه محاولة من قبل الجيش للهيمنة على المشهد السياسي في فترة ما بعد الحرب، حتى استقرار الأوضاع. هذه الخطوات تأتي في ظل واقع معقد يتطلب رؤية واضحة واستراتيجية فعالة تتكيف مع التحديات المرتبطة بالأمن الوطني (أخبار السودان، 2024).

تتباين مواقف القوى السياسية السودانية تجاه هذه الخطوات، حيث تطالب القوى المدنية مثل "تقدم" بأن تكون جزءاً من المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع، وكأن لهذا الأخير قضية. تبرز أهمية التأكيد على ضرورة شمول العملية لجميع الأطراف والقوى السياسية في السودان، باستثناء حزب المؤتمر الوطني وواجهاته.

في المقابل، تدعو القوى المساندة للجيش إلى بدء العملية السياسية بعد انتهاء الحرب، مع التأكيد على أهمية تشكيل حكومة مدنية تضم مستقلين وتستند إلى أسس ديمقراطية. هذه الديناميات

تعكس التنافس القائم بين القوى السياسية المختلفة والرغبة في تشكيل مستقبل البلاد، في ظل ضعف وعي كبير بأدوار الجيش السياسية.

في المقابل يؤكد ياسر العطا، عضو مجلس السيادة ومساعد قائد الجيش، أن القوات المسلحة ستتجاوز القوى السياسية في فترة التأسيس. ويعتبر أن هذه الفترة ستكون تحت إشراف الشعب السوداني والمقاومة الشعبية، مشدداً على ضرورة محاسبة كل من أخطأ في حق الوطن (أخبار السودان، 2024، أنظر هنا <https://www.sudanakhbar.com> 1515878).

وهذا تصريح، إذا لم أكن أبالغ في دعمي للقوات المسلحة بشدة في هذه اللحظات. يعكس التوجه نحو إعادة بناء الثقة مع الشعب وإشراكه في اتخاذ قرارات حاسمة. كما يبرز أهمية التغيير الذي يتطلبه الواقع السياسي الجديد.

في هذه الظروف، يصبح دور الجيش في الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي ضرورياً، مما يجعله فاعلاً رئيسياً في تحديد مسار البلاد في الفترة القادمة حتى استقرار البلاد واستتاب الأمن. يتطلب ذلك من الجيش أن يكون لديه خطة واضحة تتماشى مع تطلعات الشعب، وتعمل على تعزيز الثقة بين الجميع. كما يجب أن يكون هناك توعية مجتمعية بأهمية هذه المرحلة لتحقيق نجاح العملية السياسية المنشودة، مما يساهم في بناء وطن آمن ومستقر.

• الاستنتاجات والتوصيات

نختم هذا البحث بمجموعة من الاستنتاجات التي تعكس مدى تعقيد العلاقة بين الجيش والسياسة في السودان، ونقدم توصيات تهدف إلى تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تحسين الأدوار المدنية والعسكرية. نؤكد على ضرورة إعادة تقييم العلاقة بين الجيش والمجتمع، مع التأكيد أيضاً على أهمية دور التعليم والتوعية في تعزيز الفهم المشترك بين جميع الفاعلين في الساحة السياسية.

• الاستنتاجات

أولاً، تحولات نسبية في أدوار الجيش: أظهرت الدراسة أن الجيش السوداني تطور في أدواره السياسية وانتقل من كونه مجرد قوة عسكرية تقليدية تمارس مجرد انقلابات إلى لاعب رئيسي في الحياة السياسية السودانية، وأدوار غير تقليدية كبيرة أصبح يقوم بها في سياق العلاقات الدولية، مما يعكس ذلك تغييرات عميقة في طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة.

ثانياً، تأثير التدخلات الخارجية: النزاع الحالي في السودان يتسم بتعقيد كبير نتيجة التدخلات الخارجية، مما زاد من تعقيد الصراع ويعكس أبعاداً جيوسياسية معقدة تؤثر على استقرار البلاد.

ثالثاً، تعزيز الهيمنة العسكرية: الصراعات المتزايدة في البلاد أدت إلى تعزيز دور الجيش كضامن للأمن والاستقرار، رغم بعض التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. الأمر الذي ساهم في شيء من الهيمنة العسكرية على مجريات الحياة السياسية طوال تاريخ السودان بعد الاستقلال.

رابعاً، دور التعليم العسكري: التعليم والتدريب العسكري يساهمان بشكل فعال في تأهيل الضباط لفهم السياقات السياسية والاجتماعية، مما يمنحهم القدرة على التأثير في صنع القرار.

خامساً، تحديات العلاقة بين الجيش والمجتمع: الاعتماد المتزايد على الجيش لحل الأزمات السياسية قد يؤدي إلى تعزيز الأنظمة الاستبدادية في المستقبل، إذا لم يكن هنالك وعي كافي بأدوار الجيش غير التقليدية، من المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية نفسها، في أوقات الأزمات.

سادساً، تأثير تاريخي مستمر: التاريخ السياسي للسودان، بما في ذلك الانقلابات والصراعات، يستمر في تشكيل دور الجيش، مما يتطلب قراءة شاملة للأحداث والتغيرات السياسية.

سابعاً، ضرورة إعادة تقييم العلاقة: يتطلب الوضع الحالي إعادة تقييم شاملة للعلاقة بين الجيش والسياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والاجتماعية التي تؤثر في هذه الديناميات.

• التوصيات

- أولاً،** إعادة تقييم دور الجيش: يجب على صانعي السياسات في السودان دراسة العلاقة بين الجيش والسياسة بعمق، مع التركيز على التحولات التاريخية والثقافية التي أثرت في هذه العلاقة.
- ثانياً،** تقوية المؤسسات المدنية: ينبغي العمل على تعزيز دور المؤسسات المدنية وتمكينها من المشاركة الفعالة في صنع السياسات العامة، لضمان توازن صحي بين الجيش والمجتمع المدني، ووعي هذا الأخير بالدور الطبيعي للجيش في السياسة (وليس بالضرورة الحكم).
- ثالثاً،** تطوير استراتيجيات أمنية شاملة: يجب أن تشمل استراتيجيات الأمن القومي مشاورات واسعة مع مختلف الفاعلين السياسيين، لضمان شمولية الحلول المقترحة للأزمات.
- رابعاً،** تعليم حقوق الإنسان: ينبغي إدراج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج العسكرية، لضمان أن يكون الضباط مدركين للقضايا الإنسانية المرتبطة بالعمليات العسكرية في ظل الحروب غير التقليدية التي تعيشها البلاد.
- خامساً،** تشجيع الحوار السياسي: من المهم تشجيع الجيش على التفاعل مع القوى السياسية المختلفة، ليسهم ذلك في تحقيق استقرار سياسي مستدام وتجنب التصعيدات المستقبلية.
- سادساً،** استثمار في البحث والدراسات: يجب دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية عموماً، في ظل نقص كبير يعاني منه السودان في هذه الدراسات. لتعزيز الفهم الأكاديمي والعملي لهذه الديناميات وتأثيراتها على مستقبل البلاد.

الخاتمة

تتسم العلاقة بين الجيش والسياسة في السودان بالتعقيد والتداخل، حيث تبرز في سياق تاريخي مليء بالتحديات والصراعات. لقد أظهرت الأحداث الأخيرة، بدءاً من الحرب التي بدأت مواجهتها العسكرية في أبريل 2023، أن الجيش لم يعد مجرد مؤسسة عسكرية تقليدية، بل أصبح فاعلاً رئيسياً

في تشكيل المشهد السياسي في البلاد. إن الدور المتغير للجيش يعكس التحولات العميقة في بنية الدولة والمجتمع والعالم، ويستدعي ذلك إعادة تقييم شاملة لكيفية تأثير هذه الديناميات على مستقبل البلاد.

علاوة على ذلك، فإن التدخلات الخارجية التي شهدتها السودان قد زادت من تعقيد الوضع، حيث تداخلت المصالح الدولية (أبرزها مصالح الإمارات العربية المتحدة اليوم) مع الأزمات الداخلية، مما أضاف بُعداً جديدة إلى الصراع الأخير. إن هذا السياق يتطلب من صانعي السياسات والمجتمع المدني العمل معاً لفهم هذه التعقيدات وتطوير استراتيجيات فعالة تعزز من الاستقرار والأمن.

كما أن تأثير التعليم العسكري على فهم الضباط للسياقات السياسية والاجتماعية يعتبر عنصراً حاسماً في تشكيل القرارات العسكرية والسياسية. يجب أن تُعزّز المناهج التعليمية لتشمل مفاهيم حقوق الإنسان وأهمية الشفافية النسبية، ليتمكن ذلك الضباط من اتخاذ قرارات أكثر وعياً وإنسانية.

في نهاية المطاف، يتضح أن الجيش السوداني، في ظل الظروف الحالية، يواجه تحديات متعددة تتطلب استجابة مرنة وشاملة من المجتمع المدني وأصدقاء السودان على المستوى الإقليمي والدولي. إن فهم العلاقة بين الجيش والسياسة ليس مجرد دراسة أكاديمية، بل هو ضرورة ملحة تعكس حاجة البلاد إلى استقرار سياسي وأمني. من خلال تعزيز الحوار بين الجيش والمجتمع المدني، مع ضرورة تفهم الأخيرة لأدوار الجيش السياسية في خضم ظروف عدم الاستقرار.

تتطلب الأوضاع المتغيرة في السودان التزاماً جماعياً من جميع الفاعلين لتحقيق أهداف الأمن والاستقرار والتنمية وضمن حقوق جميع المواطنين. إن الجهود المبذولة من قبل الجيش في هذا الاتجاه، بالتأكيد ستساهم في تعزيز السلم والأمن، وتوفير بيئة ملائمة للنمو والتقدم. لذا، يجب أن تُبذل الجهود لتحقيق التوازن بين الأدوار العسكرية والمدنية بمستوى توافقي، ومعرفة أدوار الجيش الدستورية، ليعكس كل هذا تفاعل إيجابي بين الجيش والشعب والقوى السياسية، ويعزز من بناء دولة قانون تعبر عن تطلعات وآمال جميع السودانيين والسودانيات.

المصادر والمراجع:

1. أبو العلا، ع. م. (2023). العلاقات المدنية العسكرية في حالات عدم الاستقرار. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
2. الجمرى، س. خ. س. (2021). الأدوار غير التقليدية للجيش في إطار العلاقات العسكرية المدنية: دراسة حالة سلطنة عمان فيروس كورونا كوفيد - 19 نموذجاً. جامعة قطر.
3. طيبي، غ. (2022). رؤية جديدة لإشكالية العلاقات المدنية والعسكرية. مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.
4. زهير، خ. (2016). كيف نفهم دور الجيش في السياسة؟ أعواد قشّ.
5. هيومان رايتس ووتش. (2024). التقرير العالمي: السودان.
6. الجناح، ش. م. (2024). الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمالات المستقبلية. مجلة الدراسات الإفريقية، 46(1).
7. سعيد، خ. (2024). لماذا تستعجل قيادة الجيش السوداني تحديد مرحلة ما بعد الحرب؟ أخبار السودان.
8. سكاى نيوز عربية. (2024). سجال ما بين مندوبي الإمارات والسودان بالأمم المتحدة.. ماذا قال؟
9. صدى، مؤسسة كارنيجي. (2024). أكبر أزمة نزوح في العالم: الوضع الإنساني في السودان.
10. ما كوين، ت. أ. (2018). العلاقات المدنية العسكرية. موسوعة أكسفورد للأبحاث للدراسات الدولية.
11. صلاح الدين، ح. (1978). صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي. سلسلة عالم المعرفة، (49).
12. القوات المسلحة السودانية. (2023). القوات المسلحة ودورها في الاستقلال.
13. وكالة السودان للأنباء. (2023). السودان يواجه أكبر مؤامرة في تاريخه الحديث.
14. وكالة السودان للأنباء. (2024). بيان مجلس الأمن الوزاري بشأن السودان.
15. وكالة السودان للأنباء. (2025). الحكومة السودانية تعلن عدم مشاركتها في مباحثات جنيف.
16. وكالة السودان للأنباء. (2024). اتهام رسمي من مسؤول رفيع.. ما احتمالات التصعيد بين الإمارات والسودان؟
17. وكالة السودان للأنباء. (2025). زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.
18. وكالة السودان للأنباء. (2025). رسالة خاصة للبرهان من الرئيس التشادي.
19. وكالة السودان للأنباء. (2025). تعزيز علاقات السودان الخارجية.
20. وكالة السودان للأنباء. (2024). الحرب في السودان: الحكومة السودانية تعلن عدم مشاركتها في مباحثات جنيف.
21. مركز الدراسات العربية. (2024). دراسة حالة حقل العلاقات المدنية العسكرية.
22. عزمي، ب. (2017). الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية.

23. وزارة الخارجية السودانية. (2024). تصريحات وزير الخارجية حول الوضع الإنساني.
24. شيماء، م. (2024). الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمالات المستقبلية.
25. هيومن رايتس ووتش. (2024). التقرير العالمي: السودان.
26. سي إن إن عربية. (2023). أدلة على تسليح قوات الدعم السريع بالسودان من قبل "فاغنر" الروسية.
27. الحرة. (2023). اتهام رسمي من مسؤول رفيع.. ما احتمالات التصعيد بين الإمارات والسودان؟
28. الهيئة العامة للاستعلامات. (2024). تقرير حول الأوضاع في السودان.
29. أخبار السودان. (2024). لماذا تستعجل قيادة الجيش السوداني تحديد مرحلة ما بعد الحرب؟
30. مركز الأهرام للدراسات. (2023). العلاقات المدنية العسكرية في حالات عدم الاستقرار.
31. الحكومة السودانية. (2024). تفاصيل الوضع الإنساني في السودان.
32. مكتب الأمم المتحدة. (2024). تقرير الحالة الإنسانية في السودان.
33. لجنة حقوق الإنسان. (2024). تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان.
34. صندوق الأمم المتحدة. (2024). مساعدات إنسانية في السودان.
35. منظمة الصحة العالمية. (2024). الوضع الصحي في السودان.
36. الأمم المتحدة. (2024). تقرير حول الوضع في السودان.
37. وزارة الدفاع السودانية. (2024). دور الجيش في الأزمات السياسية.

روابط إلكترونية:

1. وكالة السودان للأنباء. (2023). [السودان يواجه أكبر مؤامرة في تاريخه الحديث] (<https://suna-sd.net/posts/mshark-albrhan-fy-almhfl-aldoly-antsar-llyad-alotny>).
2. وكالة السودان للأنباء. (2024). [بيان مجلس الأمن الوزاري بشأن السودان] (<https://suna-sd.net/posts/byan-gls->).
3. [تلق برس] (<https://www.tagpress.net>).
4. [فيسبوك] (<https://www.facebook.com>).
5. [يوتيوب] (<https://www.youtube.com>).

6. موسوعة أكسفورد

<http://internationalstudies.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore->

<https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123?print=pdf>

7. [فكر سنتر] (<https://fikercenter.com>) (0/03/2022).

8. [بحوث إنسانية - جامعة] (<https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/sudan>) (Yale).

9. [سكاي نيوز] (<https://www.skynewsarabia.com/amp/mid>).

10. [سي إن إن] (<https://arabic.cnn.com/amhtml/middle-east/article>) (202/).

11. [الحرّة] (<https://www.alhurra.com/sudan>) (2/11/2023).

12. [الهيئة العامة للاستعلامات] (<https://sis.gov.eg/Story/232362/%D8%9>).

13. [تقارير] (<https://www.beamreports.com>) (/2024/Beam).

14. [أخبار السودان] (<https://www.sudanakhbar.com>) (1515878/).

ملحق

نص بيان جلسة مجلس الامن الوزارية بشأن السودان

نيويورك 19-12-2024 (سونا)- أكد السفير الحارث إدريس الحارث المندوب الدائم للسودان للأمم المتحدة ان عملية سياسية

شاملة تبدأ بعد وقف الحربون المليشيا لا دور لها مستقبلا

وفيما يلي تنشر سونا نص البيان:

بيان جلسة مجلس الأمن الوزارية بشأن السودان السفير الحارث إدريس الحارث المندوب الدائم

19 ديسمبر 2024 نيويورك

- نشكر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في مجال الإغاثة والبحث عن حل لوقف الحرب وارتباطها الإيجابي مع

السودان. فقد فاقت جملة ما خصته للإغاثة الإنسانية أكثر من بليون دولار وأن وزارة الخارجية الأمريكية واصلت بشكل

منتظم إداناتها لفظائع وجرائم مليشيا الدعم السريع وطلبت منها رفع حصار مدينة الفاشر وأن مساعي بُذلت في

الكونغرس لتجريم الدعم السريع ووقف تصدير السلاح إلى الإمارات، وكذلك ارتباط وكالة العون الأمريكية والمبعوث

الأمريكي مع حكومة السودان والزيارات التي قاموا بها. نطلب من الولايات المتحدة أن تصنف مليشيا الدعم السريع

مجموعة إرهابية وتضغط على الإمارات لوقف شحنات السلاح. وهذا من شأنه أن يوقف الحرب.

الموقف السياسي:

- سيظل السودان مرتبطاً مع جهود المجتمع الدولي والإقليمي بشأن أفضل السبل لوقف الحرب.
- حكومة السودان تجدد التزامها بحماية المدنيين وأن الاعتداءات الإرهابية والمذابح والجرائم التي ترتكبها الميليشيا المدعومة من المرتزقة الأجانب تتطلب أن يدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي حكومة السودان للتصدي لهذا العدوان مع الحرص على تنفيذ القرار 1591 في دارفور والقرار 2736 المتعلق بالملكية الوطنية لصنع السلام ووقف الحصار عن الفاشر والمدن الأخرى.

- ستكون هناك عملية سياسية شاملة يتم ابتداؤها بعد وقف الحرب وأن الميليشيا لا دور لها في مستقبل السودان مع التأكيد على الالتزام بعدم الإفلات عن العقاب بحق المنتهكين وسفاحي الدماء وتعزيز المسار العدلي الوطني.
- ستضمن حكومة السودان ضمان توصيل المساعدات الإنسانية وتطالب بزيادة حجمها.

زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية السيد / توم فليتشير: -

وخلال زيارة توم فليتشير ووفده ولقائه بحضور منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة بالسودان مع مفوضية العون الإنساني، تم تناول برنامج عمل مشترك حيث أبدى السيد فليتشير استعدادة للتعاون مع حكومة السودان لقهر تحديات العون الإنساني.

تأكيد الالتزام بتسهيل إجراءات العمل الإنساني بمنح التأشيرات وأذونات التحرك الداخلي وسمات الدخول وتوصيل المساعدات الإنسانية. ومن جملة 4,000 طلب تأشيرة دخول تم المصادقة على 3,980 وتبقى البت في 20 فقط.
الإلمام بمجهودات الحكومة في فتح المعابر للأغراض الإنسانية والتي بلغت (12) معبر حدودي وجوي، وبحري وبري لتوصيل المساعدات الإنسانية للمتضررين، كما قامت بفتح معبر أدري لمدة (3) أشهر تم تجديده لثلاثة أشهر أخرى رغم المحاذير الأمنية لاستخدام المعبر لأغراض تضر بالأمن القومي.

تم استعراض المجهودات الحكومية لتوفير وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وبلغت جملة أذونات التحرك الداخلي للمنظمات الإنسانية 14,978 إذناً.

طلبات حركة شاحنات الإغاثة بين الولايات والمحليات وعبر معبري الطينة وأدري بلغت 28,700 تم الوفاء بها بأكملها.
الإشارة إلى أن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعامي 2023 و2024 لا ترقى إلى مستوى الطموح الذي يؤدي إلى تخفيف المعاناة الإنسانية، وبناءً عليه تأمل الحكومة في أن تحظى خطة العام 2025 بالتمويل الكافي لتخفيف الأزمة الإنسانية.
تم تناول قضايا ملحة تتمثل في:

أ. حماية المدنيين. ب. الوصول الإنساني. ج. التمويل الإنساني.
أهمية ضرورة إدانة ميليشيا الدعم السريع المتمردة لقيامها بخروقات حماية المدنيين مما يردع تلك الميليشيا من التماهي في فعلها.

أكد السيد فليتنشر غببطته لزيارة السودان والاطلاع على الموقف ميدانيا وسماع أصوات المتأثرين والنازحين لتكتمل الصورة لديه خاصة وأنه يزور السودان لأول مرة في أول زيارة بعد استلام منصبه الجديد. وأكد على العمل والتعاون المشترك مع حكومة السودان من أجل المساهمة في زيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية 2025. وشكر حكومة السودان على تسهيل زيارته للسودان وتسهيل إجراءات العمل الإنساني للشركاء والتطلع للمزيد.

السيد الرئيس،

هناك المزيد من الأدلة التي برزت مؤخراً بشأن تزويد الميليشيا بالدعم العسكري واللوجستي عبر دول الجوار براً وجواً واستخدام 5 مهابط سرية في مدينة نبالا جنوبي دارفور بجانب المهابط الترابية المؤقتة مستغلة حالة الحرب التي رعتها ومولتها و عملت قصداً أو رصداً على تفاقمها واستمرارها.

1/ أكد الخبراء الذين أعدوا تقرير رويترز مؤخراً أن رواية دولة الإمارات عن نقل عشرات الأطنان من المساعدات إلى اللاجئين السودانيين في شرق تشاد تدحضه أدلة توالي الرحلات الجوية المنتظمة من أراضيها إلى مطار أم جرس. ولقد تم الحصول على فيديو يكشف الصناديق والحاويات المعدنية التي تحمل علم الإمارات فحصها ثلاثة من خبراء الأسلحة وُجدت مكدسة على منصات منخفضة مما يرجح احتواؤها على أسلحة أو ذخيرة. لقد أثرت هذه الشحنات المضطربة على مسار وميزان الحرب بتطويل أمدتها وتوسيع نطاقها وفاقمت من حجم جنايات وفظائع ميليشيا الدعم السريع والتي جعلت من تقتيل المدنيين عبر الصواريخ والطائرات المسييرة حرفة لها. لقد أكد الخبراء أن الحرب ما كان لها أن تستمر ويمتد أوارها بدون الدعم الإماراتي مما مكن للميليشيا شن الهجمات الممنهجة.

وكشف التقرير الصادر في ديسمبر الجاري كشف أن 170 رحلة جوية بدأت من الإمارات قاصدة مطار أم جرس وأن 75% منها تنفذها شركات نقل جوي أثبتت المعلومات الجوية والوثائق التي تولت وكالة رويترز مراجعتها أنها كانت تحمل شحنات أسلحة إماراتية إلى أحد لوردات الحرب في جنوب ليبيا وأن الخبراء المختصون بالنزاعات يؤكدون أن الدعم اللوجستي يؤدي بالضرورة إلى كسب الحروب، وأن الإمارات استخدمت هذه الشبكة الجوية لتسهيل حصول قوات الدعم السريع على الأسلحة بشكل منتظم مما أدى إلى تغيير ميزان القوى في النزاع السوداني بإطالة أمد الحرب ومضاعفة الإصابات وسط المدنيين.

وأورد التقرير أن عنصراً تشادياً من القوات الأمنية يعمل في أم جرس أكد لهم وصول طائرات تحمل صناديق شبيهة بتلك التي تستخدمها وحدات تشادية لنقل الأسلحة وأن الوحدة التي يعمل بها مسؤولة عن حراسة الصناديق إلى الحدود السودانية حيث يتم تسليمها إلى مقاتلي قوات الدعم السريع.

2/ وهناك وثيقة بالمسح الضوئي صادرة عن شركة تتبع لوزارة الدفاع بأبوظبي بشأن 350 حاوية معدات وشاحنات عسكرية يتم تمريرها عبر ميناء دولة أفريقية وتنتهي في تشاد حيث وصل 72 منها إلى ميناء تلك الدولة الأفريقية في 2024/11/23، والتي تتخذ طريقها إلى الحدود السودانية.

3/ ولقد نشر حساب مختبر البحوث الإنسانية بجامعة Yale الأمريكية على منصة X تقريراً عن عمليات القصف المدفعي التي تستهدف بها مليشيات الدعم السريع منذ مايو الماضي مدينة الفاشر والمدنيين والمرافق الطبية والبنى التحتية. ولقد أوضحت صور الأقمار الصناعي مدافع من طراز AH4 155m الثقيلة التي نصبها المليشيا شرقي مدينة الفاشر وهو سلاح لا يتوفر للقوات المسلحة السودانية وأن الجيش الإماراتي يستخدم ذلك المدفع منذ عام 2019، وأن هذا المدفع استخدمته المليشيا خلال الأسبوع المنصرم لضرب حافلة ركاب في مدينة أم درمان في العاشر من ديسمبر مما أدى إلى مقتل 65 مدنياً.

4/ المرتزقة الكولومبيون:

لقد شارك مرتزقة كولومبيون يبلغ عددهم 160 فرداً إلى جانب مليشيا الدعم السريع في دارفور ضمن محاولاتها المتكررة لتعديل ميزان القوى العسكري لصالحها حيث وثقت صحيفة وول ستريت جورنال إن الشركة التي استخدمتهم مقرها في أبو ظبي، وأنها تعمل نيابة عن الحكومة الإماراتية وتقوم بعمليات التجنيد الأمني المسلح وأن المرتزقة جاءوا لدعم العمليات النوعية للمليشيا مثل القنص والإشراف على المسيرات وعمليات الأمن السيبراني. وأن المدعو كريستيان لومبانا مونكابا سافر من بوغونا إلى دبي في 6 أكتوبر 2024 حسب تفاصيل جواز سفره. يجدر بالذكر أن وزير خارجية كولومبيا اتصل على وزير الخارجية السوداني ليقدم اعتذاراً رسمياً وأن المرتزقة الكولومبيين تعرضوا لعملية خداع. سبق أن أشرنا إلى دخول آلاف من المرتزقة من الساحل وعبر أفريقيا الوسطى إلى مناطق فوربرنقا وهبيلا وعبر معبر أدري.

المطلوبات:

1- أننا نطالب بوقف تدفقات السلاح إلى المليشيا التي تزودها بها دولة الإمارات والشركاء الإقليميين وهي السبب الوحيد في استمرار النزاع. ولذلك لابد من وضع حد لذلك التدخل السافر الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والتعدي على السيادة والقانون الوطني ويتعارض مع حفظ الأمن والسلام الدوليين.

2/ تصنيف الدعم السريع مليشيا إرهابية متعالية عرقياً لأنها تعتدي على المدنيين بدوافع عرقية. وتنتهب ممتلكاتهم وتسرق قوتهم وتحاصر مدنها وقراها.

3- انسحاب مليشيا الدعم السريع إلى مناطق تجمعات تخصص لهم تحت إشراف الأمم المتحدة وإخلائهم للمنازل التي يحتلوها لتسهيل عودة المواطنين إلى ديارهم في العاصمة المثلة.

4- يتعاون السودان مع الأمين العام في الجهود الدبلوماسية التي يتولاها مبعوثه الخاص ويتعاون مع الإتحاد الأفريقي والإيقاد ضمن سياق تنشيط خطة حماية المدنيين الوطنية المتعددة الأغراض بمواصفات الملكية الوطنية المذكورة في القرار 2736. وسوف يقدم السودان إلى المجلس خطة وطنية لحماية المدنيين.

5- أن يدعم مجلس الأمن خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين.

إجراءات سودانية لحماية المدنيين:

1/ تفعيل لجنة حماية المدنيين التي أنشأت في ولايات دارفور الخمس واعتمادها بعد تعزيزها بالموارد والمدخلات العملياتية وبناء القدرات وتطوير آليات الاتصال.

2/ أن يتم اعتمادها ضمن الملكية الوطنية لصنع السلام باعتبارها الآلية الحيدة لحفظ السلام في دارفور مع تلقي الدعم الفني من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي.

3- رفع قدرات الشرطة الوطنية في دارفور وتدعيمها بمكونات عسكرية لتمكينها من القيام بحفظ الأمن في المعتمديات والمحليات.

4- تشكيل آلية رصد للانتهاكات وبالأخص اعتداءات مليشيا الدعم السريع والمرتبقة الأجانب.

5- اعتماد التكنولوجيا للقيام برصد الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والاعتداءات على المدنيين على غرار ما تم بعد توقيع تعهدات منبر جدة في مايو 2023.

6- توفير الدعم المالي لرفع معدلات الوعي المجتمعي بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

7- تقديم الدعم للمحاكم المحلية والولائية لفرض القانون ومحاكمة الجنايات القانونية لانتهاكات القانون الوطني.

9- تقديم التدريب الملائم لعناصر الشرطة السودانية فيما يتعلق بحماية المجتمعات المحلية وبالأخص في المناطق التي تعرضت لاعتداءات وانتهاكات الدعم السريع باعتبارها مناطق تتعرض لعدوان مفتوح وممنهج لزعة الاستقرار مما يفاقم من حدة ونوعية النزاع وتوسيع نطاقه لتصبح حرباً أهلية وفق مخطط مليشيا الدعم السريع ورعاته في الإقليم.

10- دعم عمليات التصالح وبناء السلام الأهلي تحت إشراف القيادات الأهلية والقبلية والطرق الصوفية ورجال الدين والنساء والشباب المنحازين لتعزيز السلام الأهلي لدرء خطاب الكراهية والتوترات الإثنية.

11 - تقديم الدعم للقوات المشتركة السودانية والتي تدافع عن دارفور وصد المليشيا والمرتزقة بدافع من حماية المواطنين وتعزيز الاستقرار مع العمل على إشراكها في حفظ السلام في إقليم دارفور وعمليات الرقابة ومراقبة معبر أدري الذي أساءت استخدامه المليشيا واستغلته لتهريب السلاح والذخيرة إلى دارفور.

لابد من التوافق على مفهوم جديد لحماية المدنيين يقوم على التكامل بين المكونات الأهلية والمدنية والشرطية والعسكرية ورجال الدين والنساء والشباب بحيث تكون خطة الحماية متعددة الأدوار التي توكل إلى القطاعات الأهلية

والحكومية ذات الصلة مع توظيف دور الفن والتراث والثقافة في تنفيذ عملية حماية المدنيين. إن الدعم المطلوب من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في خطة الحماية المدنية نوعي، فني، عملياتي، خبراتي، قدراتي أي يقدم على تعضيد مفهوم وخطة حماية مدنيين وبناء سلام وسط النزاع ولا يمكن أن يقوم على التدخلات الخارجية التي تستنفر المكونات الأهلية والدينية والمجتمعية ضدها مما يقلل من أثرها المنشود. المطلوب الآن من المجتمع الدولي والأمم المتحدة تصحيح الخطأ الذي وقعوا فيه بالإحجام عن دعم خطة حماية المدنيين التي رفعت لهم في عام 2022.

تقديم الدعم للانتقال السياسي السلس ودعم الشرعية والملكية الوطنية وبذل المساعي الحميدة والخبرة الفنية وتسهيل عمليات السلام والتفاوض مع التزام الحيدة التامة والابتعاد عن تسييس الأزمة السودانية وتجسيرها لدعم المصالح الوطنية للدول وإن عملية إسكات البنادق تعلو على ما عداها ويجب عدم ارباكها بالعملية السياسية إذ بدون تحقيق حماية المدنيين ووقف الحرب لا يمكن التحدث عن عملية سياسية، مع الالتزام الصارم بدعم عملية بناء وطني للسلام يقودها السودانيون كما ورد في القرار 2736. (وكالة السودان للأنباء، 19 ديسمبر 2024. أنظر الرابط هنا-<https://suna.sd.net/posts/byan-gls-mgls-alamn-alozary-bshan-alsodan-alsfyr-alh-adrys-alharth-al>)

نص خطاب السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي فخامة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة رقم (78) سبتمبر 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة رؤساء وأعضاء الوفود

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسم شعب وحكومة السودان أهنيكم السيد الرئيس على توليكم رئاسة هذه الدورة كما أشكر رئيس الدورة السابقة والسيد الأمين العام على جهودهم في مواجهة التحديات التي واجهت عالمنا في العام الماضي .

السيد الرئيس

منذ الخامس عشر من أبريل المنصرم يواجه الشعب السوداني حرباً مدمرة شنتها عليه قوات الدعم السريع المتمردة، وتحالفت معها مليشيات قبلية وأخرى إقليمية ودولية وإستجلبت مرتزقة من مختلف بقاع العالم لتمارس أبشع الجرائم في حق السودانيين , مارست هذه المجموعات القتل والنهب والسرقة والاعتصاب والاستيلاء على منازل المواطنين وممتلكاتهم ودمرت الأعيان المدنية من مرافق للخدمات ومستشفيات ومقار الدولة ودواوين الحكومة وحاولت طمس

تاريخ وهوية الشعب السوداني وذلك بالاعتداء على المتاحف والآثار وسجلات الأراضي والسجل المدني وسجلات المحاكم والمطارات , كذلك نهب المصارف والبنوك والشركات العامة والخاصة وأطلقت سراح المساجين والمعتقلين الذين من ضمنهم مطلوبين للعدالة الدولية وإرهابيين.

هذه المجموعات المتمردة مارست جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في معظم بقاع السودان، فمارست التطهير العرقي وتهجير السكان من مناطقهم والعنف الجنسي والقتل على أساس العرق والتعذيب وكل ما يرقى إلي أن يوصف بأنه جرائم حرب في دارفور والخرطوم .وما حدث بغرب دارفور في الجنيّة كانت بمثابة صدمة للضمير العالمي كذلك في طويلة و مورني و منواشي وحتى في الخرطوم يمثل خير شاهد على ممارسات هذه القوات والمجموعات، التي نطالبكم السيد الرئيس والمجتمع الدولي اعتبارها مجموعات إرهابية يقف الجميع في وجهها ويحاربها لحماية الشعب السوداني والإقليم بل والعالم . حيث تسببت في مقتل الآلاف ونزوح وتشريد الملايين من الشعب السوداني.

السيد الرئيس الحضور الكريم

رغم أن هذه القوات قد فعلت ما ذكرت إلا أننا منذ بداية هجومها على الدولة، طرّقنا كل السبل من أجل إيقاف هذه الحرب فكانت الاستجابة لكل مبادرة قدمت من الأشقاء والأصدقاء فجلسنا في جدة بمبادرة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وحققنا تقدماً جيداً لولا تعنت المتمردين ورفضهم الخروج من الأحياء السكنية وقبلنا مبادرة منظمة الإيقاد ومبادرة دول الجوار التي انعقدت في مصر ومازلنا حتى اليوم نمد أيادنا من أجل السلام ومن أجل إيقاف هذه الحرب ورفع المعاناة عن شعبنا , كذلك قبلنا مبادرة من الأشقاء في تركيا وجنوب السودان ويوغندا لإيجاد حلول، لكن كلها اصطدمت برفض المتمردين للحلول السلمية وإصرارهم على تدمير الدولة وإبادة وتهجير شعبها.

السيد الرئيس

هذه الحرب يصنفها البعض بأنها حرب داخلية بين طرفين مسلحين لكن الاعتداء لم يتوقف عند القوات المسلحة بل شمل كل مكونات الدولة لكنني أؤكد لكم أن خطرنا أصبح يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي , حيث استعان المتمرّدون بمجموعات خارجة عن القانون ومجموعات إرهابية من عدة دول في الإقليم والعالم مما يعتبر شرارة لانتقال الحرب إلي دول أخرى في المنطقة حول السودان لأن التدخلات الإقليمية والدولية لمساندة هذه المجموعات أصبحت ظاهرة وواضحة مما يعني بأن هذه أول الشرارة التي ستحرق الإقليم والمنطقة وتؤثر مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي

السيد الرئيس الحضور الكريم

أسمحوا لي أن أشكر الجهود المقدرة التي بذلتها الأمم المتحدة برعاية الأمين العام لدعم الوضع الإنساني في السودان , كذلك نقدر جهود وكالات الأمم المتحدة المختلفة والوكالات الدولية والإقليمية الأخرى وجهود الدول الشقيقة والصديقة التي بادرت جميعها في تقديم المساعدات الإنسانية والوقوف بجانب الشعب السودان لتخفيف آثار هذه الحرب الإجرامية

, ومن جانب حكومة السودان قد تم فتح المطارات والموانئ وتسهيل حركة وعبور وتقديم المساعدات للقوافل وتذليل الصعاب التي تواجه العمل الإنساني , حيث تم تنسيق الجهود بحيث تصل المساعدات لكل المحتاجين والمتضررين وهنا نناشد الوكالات والدول للإيفاء بتعهداتها لسد الفجوة الكبيرة في الغذاء والدواء والإيواء لقطاعات واسعة من الشعب السوداني تضررت جراء الحرب التي يشنها متمردهو الدعم السريع بقيادة أسرة دقلو .

السيد الرئيس الحضور الكرام

إننا مازلنا عند تعهداتنا السابقة بنقل السلطة إلي الشعب السوداني بتوافق عريض وتراض وطني تخرج بموجبه القوات المسلحة نهائياً من العمل السياسي ويكون تداول السلطة بالطرق الشرعية والسلمية المتمثلة في الانتخابات , حيث أننا نرى أن تكون هنالك مرحلة انتقالية قصيرة تدار فيها الدولة بحكومة مدنية من المستقلين يتم خلالها معالجة الأوضاع الراهنة الأمنية والاقتصادية وإعادة الأعمار تعقبها انتخابات عامة يختار من خلالها السودانيون من يحكمهم , كما نؤكد التزام الدولة بمواصلة الحوار مع الممانعين عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد محمد نور للانضمام إلي مسيرة البناء الوطني , حيث أننا في ظل التزامنا التام باتفاقية السلام الموقعة في جوبا في العام 2020م قد قطعنا شوطاً مقدراً في إحلال السلام ومعالجة جزء كبير من معضلات بناء الدولة السودانية .

السيد الرئيس

أؤكد التزام السودان بدعم المرأة والطفل والقطاعات الهشة لضمان تمتعهم بكافة حقوقهم وحمايتهم في ظل النزاعات القائمة حالياً مع تجديد التزام حكومة السودان بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد فإن وقف وتجميد المساعدات الدولية في الفترة الماضية قد أثر سلباً في تنفيذ تلك الأهداف وأثر بصورة مباشرة في توسيع فجوة الحماية الاجتماعية ومجابهة التغيرات المناخية ومواجهة أزمة الغذاء وفاقم من أوضاع النازحين واللاجئين وهنا نناشد المانحين ووكالات الإغاثة المختلفة بالاستمرار في دعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في السودان وتقديم المساعدة للمحتاجين من النازحين واللاجئين.

قبل أن أختم, أجدد التأكيد بالمطالبة بتصنيف مجموعات الدعم السريع المتمردة والمليشيات المتحالفة كمجموعات إرهابية ارتكبت كل الجرائم التي تضعها في هذا التصنيف وضرورة التعامل الحاسم مع من يدعمها فالقتل والحرق والاغتصاب والتهجير القسري والنهب والسرقة والتعذيب ونقل الأسلحة والمخدرات واستجلاب المرتزقة وتجنيد الأطفال جرائم تستوجب المحاسبة والعقاب كما أؤكد أن مؤسسات الدولة الشرعية القائمة من حكومة وقوات مسلحة وأجهزة أخرى لن تسمح بانتهاك سيادة الدولة أو النيل من كرامة شعبها مهما كانت الكلفة، هنا لابد ان اذكر منظماتنا الاقليمية

ان تتحرر من الوصاية وتنظر الي مصلحة الشعوب الافريقية حتى تستعيد ثقة الافارقة فحللول مشاكلنا لن نستجدي احداً
ليشاركنا في حلها حسب مصالحه او مصالح بلده .

السيد الرئيس الحضور الكريم.

ختاماً أشكرك السيد الرئيس وأشكر معالي الأمين العام لتفهمهم لأوضاعنا الداخلية والوقوف بجانب الشعب السوداني ودعمه المستمر، كما أشكر دول جوار السودان وأشقائه وأصدقائه الذين وقفوا إلى جانبه ، كذلك منظماتنا الإقليمية فشعب السودان يتقدم لكم جميعاً بالشكر على مساندته لتجاوز هذه المحنة والهجمة البربرية التي تعرض لها من مجرمي الدعم السريع الإرهابيين .

كما أنتهز هذه السانحة لنعرب عن تضامننا مع أشقائنا في المغرب وليبيا لما أصابهم من كوارث مؤخراً.
لابد لي من أن اشكر جموع الشعب السوداني التي وقفت وساندت وتحملت طيلة الأشهر الماضية كل تلك التضحيات لتخليصها من غدر المجموعات الإرهابية والمتمردة.

أشكر لكم جميعاً حسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(القوات المسلحة السودانية، 22 سبتمبر 2023م.

أنظر الرابط هنا (<https://www.facebook.com/share/p/15rZobeEr2/>)

رئيس مجلس السيادة يؤكد على أهمية تطوير وتعزيز علاقات السودان الخارجية

بورتسودان 8-1-2025 (سونا) - أكد السيد رئيس مجلس السيادة القائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول الركن عبد الفتاح البرهان أهمية تطوير وتعزيز علاقات السودان الخارجية ودفعها ودعم كافة الجهود الرامية لتعزيز مسار تلك العلاقات بما يحقق المصالح العليا للسودان.

وأكد رئيس المجلس السيادي لدى وداعه اليوم سفير السودان لدى كل من الهند والنيجر، السفير محمد عبدالله التوم، والسفير إبراهيم عوض البارودي، بحضور وزير الخارجية السفير دكتور علي يوسف، أكد على أهمية الاستمرار في مد جسور التعاون وتعزيز آفاقه بين السودان وتلك الدول بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة ويعود بالخير والنماء على الجميع. وقال سفير السودان لدى الهند السفير محمد عبد الله التوم في تصريح صحفي " تلقينا توجيهات واضحة من رئيس مجلس السيادة بأهمية دعم مسار علاقات السودان الخارجية وتعزيزها انطلاقاً من عمق أزرالية العلاقات بين السودان وتلك الدول.

وأضاف السفير أن السودان يستشرف مرحلة جديدة بالانتصارات التي حققتها القوات المسلحة على الميليشيا الإرهابية ودحر مشروعها التدميري، مما يعزز فرص وجهود بناء علاقات وشراكات تشمل دعم الاستقرار في السودان وإعادة البناء والإعمار.

وأشار إلى تميز العلاقات السودانية الهندية والتي تقوم على التنسيق السياسي وتبادل الدعم في مختلف المجالات، مؤكداً حرصه على الارتقاء بعلاقات البلدين وتعزيزها ودفعها إلى آفاق أرحب بما يحقق المصالح المشتركة. وأشار السفير محمد عبد الله إلى أن رئيس مجلس السيادة نوه إلى حرص السودان على تمتين علاقاته مع غرب إفريقيا وتكثيف الوجود السوداني في المنطقة ومد جسور العلاقات والتعاون بما يحقق المصالح المشتركة. (وكالة السودان للأنباء، 8 يناير 2025).

أنظر الرابط (<https://www.facebook.com/share/p/1BW8ZLXCVC/>).



LCSMS

المركز الليبي

للدراستات الأمنية والعسكرية

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائمة

 /lcsms.info

 /lcsms_info

 /lcsms.info

 /lcsms.info

 /lcsms_info

 www.lcsms.info

 +905319471002

 info@lcsms.info